

**تحليل تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في
الشركات الصغيرة والمتوسطة:
دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.**

اسم الطالب:
عبدالرحمن كاظم

الرقم الأكاديمي:
2021200972

المشرف الرئيسي:
الدكتور فيصل الحسن

العام الجامعي
2025

حقوق الطباعة:

© 2025 جامعة ميد أوشن. جميع الحقوق محفوظة. محتويات هذه الورقة هي ملكية فكرية لجامعة ميد أوشن. يُحظر تمامًا إعادة إنتاج أو توزيع أي جزء من هذه المادة دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجامعة. أي شكل من أشكال نسخ أو مشاركة أو نشر هذا العمل دون موافقة يعد انتهاكًا لسياسة الجامعة وحقوق الملكية الفكرية.

فهرس المحتويات:

2	الفصل الأول: الإطار العام للبحث.....
1.1	المقدمة:.....
2	
1.2	مشكلة الدراسة:.....
4	
1.3	أهمية الدراسة:.....
5	
1.3.1	الأهمية العلمية:.....
6	
1.3.2	الأهمية العملية:.....
7	
1.4	أهداف الدراسة:.....
8	
1.5	تساؤلات الدراسة:.....
8	
1.6	فرضيات الدراسة:.....
8	
1.7	النظريات العلمية المتبعة لإعداد البحث:.....
9	
1.7.1	النظرية الأولى: نظرية الطوارئ.....
10	
1.7.2	النظرية الثانية: نظرية النظرة القائمة على الموارد (RBV).....
11	
1.7.3	النظرية الثالثة: النظرية المؤسسية.....
11	
1.7.4	الجمع بين النظريات الثلاث للاستخدام في البحث:.....
12	
15	الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات (الدراسات السابقة والإطار النظري).....
2.1	المقدمة:.....
15	
2.2	المتغير المستقل: الأزمات الاقتصادية.....
15	
2.2.1	البعد الأول للمتغير المستقل: عدم الاستقرار المالي.....
16	
2.2.2	البعد الثاني للمتغير المستقل: تقلبات السوق.....
16	
2.2.3	البعد الثالث للمتغير المستقل: تغييرات السياسات واللوائح.....
16	

.....2.2.4. البعد الرابع للمتغير المستقل: الصدمات الاقتصادية الكلية.	17
.....2.3. المتغير التابع: إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة.	17
.....2.4. الدراسات السابقة:	18
.....2.4.1. عرض الدراسات السابقة:	18
.....2.4.2. مناقشة وتحليل الدراسات السابقة ونتائجها:	22
.....2.4.3. ربط الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:	29
.....2.5. الإطار النظري:	33
.....2.5.1. الإطار النظري للأزمات الاقتصادية:	33
.....2.5.2. الإطار النظري لإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة:	33
.....2.5.3. الإطار النظري لتأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة:	33
35.....الفصل الثالث: منهجية الدراسة.	
.....3.1. المقدمة:	35
.....3.2. تصميم البحث:	36
.....3.3. مجتمع البحث:	37
.....3.4. خصائص العينة:	38
.....3.5. محددات حجم العينة:	38
.....3.6. خطوات جمع البيانات وأدواتها:	40
.....3.7. خطوات وأدوات التحليل الإحصائي:	41
.....3.8. حدود الدراسة:	42
.....3.8.1. الحدود الزمانية:	42
.....3.8.2. الحدود المكانية:	43

.....	3.8.3. الحدود الموضوعية:	43
.....	3.8.4. الحدود البشرية:	43
45	الفصل الرابع: الإطار التطبيقي (الدراسة الميدانية)	
47	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	
49	المراجع:	
.....	المراجع العربية:	49
.....	المراجع الأجنبية:	50
53	الملاحق:	

قائمة بالجداول:

الجدول (1-3) تفاصيل عدد العاملين في الرياض بالأرقام وفقاً للجنس والجنسية وحجم المنشأة..... 39

قائمة بالأشكال:

- الشكل (1-3) نموذج تصميم متغيرات البحث..... 36
- الشكل (2-3) عدد العاملين في الرياض وفقاً للجنس والجنسية وحجم المنشأة..... 37

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

1.1. المقدمة:

لطالما شكلت الأزمات الاقتصادية، التي تتسم باضطرابات مفاجئة في النظم المالية، أو استقرار السوق، أو ظروف الاقتصاد الكلي، تحديات كبيرة للشركات حول العالم. وتتراوح هذه الأزمات بين الركود العالمي والانكماش الاقتصادي الإقليمي، مما يُعطل الأطر التشغيلية والاستراتيجية للمؤسسات، مما يؤدي غالباً إلى ضائقة مالية حادة أو حتى فشل الأعمال. وتُعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تُشكل العمود الفقري للعديد من الاقتصادات، عُرضة للخطر بشكل خاص نظراً لمحدودية مواردها، ونقص مصادر الدخل المتنوعة، وصعوبة الوصول إلى رأس المال. وعلى عكس الشركات الكبيرة، غالباً ما تفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أطر إدارة المخاطر القوية اللازمة لتجاوز حالة عدم اليقين التي تُسببها الأزمات الاقتصادية (صالح وآخرون، 2021). ويتجاوز تأثير هذه الأزمات الخسائر المالية المباشرة، ليؤثر على التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل، والمرونة التشغيلية، والقدرة التنافسية في السوق. وتبحث هذه الدراسة في تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز بشكل خاص على الشركات العاملة في الرياض، المملكة العربية السعودية. ومن خلال استكشاف هذا التقاطع، يهدف البحث إلى تقديم رؤى حول كيفية تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة لمرونتها وقدرتها على التكيف في مواجهة الاضطرابات الاقتصادية (البشارة، 2021).

يكشف السياق العالمي للأزمات الاقتصادية عن نمط متكرر من الاضطراب يؤثر على الشركات في مختلف الصناعات والمناطق. وقد أظهرت أحداث مثل الأزمة المالية العالمية لعام 2008، والتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، والصدمات الاقتصادية الإقليمية الناجمة عن التوترات الجيوسياسية أو تقلبات أسعار السلع الأساسية، العواقب بعيدة المدى لعدم الاستقرار الاقتصادي (مقابلة وهيلات، 2018؛ البشارة، 2021). وغالباً ما تتجلى هذه الأزمات من خلال عدم الاستقرار المالي (مثل نقص السيولة، وقيود الائتمان)، وتقلبات السوق (مثل تقلبات الطلب، واضطرابات سلسلة التوريد)، والتغيرات في السياسات واللوائح (مثل التدخلات الحكومية، وتحولات السياسة الضريبية)، والصدمات الاقتصادية الكلية (مثل ارتفاع التضخم، وانخفاض قيمة العملة). وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، تخلق هذه الأبعاد من الأزمات الاقتصادية شبكة معقدة من التحديات التي تختبر قدرتها على البقاء والازدهار. وعلى الصعيد العالمي، تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التوظيف والابتكار والنمو الاقتصادي، إلا أن قابليتها للصدمات الخارجية تؤكد الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر مصممة خصيصاً لقيودها وفرصها الفريدة (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

بتضييق التركيز على السياق المحلي، تقدم المملكة العربية السعودية مشهداً اقتصادياً مميزاً يتشكل من خلال اعتمادها على عائدات النفط وجهود التنويع الاقتصادي المستمرة وخطط التنمية الوطنية الطموحة مثل رؤية 2030. تستضيف الرياض، باعتبارها العاصمة والمركز الاقتصادي للمملكة، قطاعاً حيويًا للشركات الصغيرة والمتوسطة يلعب دوراً حاسماً في دفع النمو الاقتصادي

غير النفطي (Kayani & Alzaid, 2025). ومع ذلك، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض تحديات فريدة خلال الأزمات الاقتصادية، بما في ذلك أسعار النفط المتقلبة وتقلب طلب المستهلكين والتحويلات التنظيمية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد أبرزت الأزمات الاقتصادية التي أثرت على المملكة العربية السعودية، مثل انهيار أسعار النفط 2014-2016 والاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، نقاط ضعف الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحفاظ على استمرارية التشغيل والاستقرار المالي. تجعل هذه الديناميكيات المحلية، إلى جانب الضغوط الاقتصادية العالمية، من الرياض دراسة حالة مثالية لفحص كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة (Du et al., 2023).

لأغراض هذه الدراسة، يُعرّف المتغير المستقل بأنه الأزمات الاقتصادية، التي تشمل أربعة أبعاد رئيسية: عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية. يشير عدم الاستقرار المالي إلى الاضطرابات في الوصول إلى رأس المال، أو نقص السيولة، أو زيادة تكاليف الاقتراض التي تعيق قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تمويل العمليات. يعكس تقلب السوق التقلبات في طلب المستهلكين، أو اضطرابات سلسلة التوريد، أو الضغوط التنافسية التي تزعزع استقرار العمليات التجارية. تشمل التغيرات في السياسات واللوائح التدخلات الحكومية، مثل تدابير التقشف المالي أو القيود التجارية، التي تغير بيئة الأعمال (Shawiah, 2016). تشمل الصدمات الاقتصادية الكلية الاضطرابات الاقتصادية الأوسع نطاقاً، مثل التضخم، أو انخفاض قيمة العملة، أو ارتفاع أسعار الفائدة، والتي تؤثر على هياكل تكلفة الشركات الصغيرة والمتوسطة وربحياتها. المتغير التابع هو إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تُعرّف بأنها العمليات والاستراتيجيات والممارسات التي تستخدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحديد المخاطر الناشئة عن الأزمات الاقتصادية وتقييمها وتخفيفها ومراقبتها. إن إدارة المخاطر الفعالة تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من توقع التهديدات المحتملة وتخصيص الموارد بكفاءة والحفاظ على المرونة التشغيلية في مواجهة عدم اليقين (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

يكتسب موضوع البحث أهمية بالغة في مجال إدارة المخاطر. تُركز إدارة المخاطر، كتخصص، على تطوير أطر عمل للحد من الآثار السلبية لعدم اليقين على أهداف المنظمة. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، لا تُعدّ الإدارة الفعّالة للمخاطر مجرد أداة استراتيجية، بل عاملاً حاسماً في ضمان استمراريته خلال الأزمات الاقتصادية. يُعزز التقلب الناتج عن الأزمات الاقتصادية أهمية التحديد الاستباقي للمخاطر، والتخطيط الفعّال للطوارئ، واتخاذ القرارات التكيفية (Erol & Atmaca, 2016). من خلال التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، تُعالج هذه الدراسة ثغرة في الأدبيات، حيث تُركّز معظم الأبحاث الحالية حول إدارة المخاطر خلال الأزمات الاقتصادية على الشركات الكبيرة أو الشركات متعددة الجنسيات. تتطلب الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع قيودها التشغيلية والمالية المتميزة، مناهج مُصمّمة خصيصاً لإدارة المخاطر تُراعي مواردها المحدودة وتعرضها للأسواق. تُساهم هذه الدراسة في هذا المجال من خلال تقديم أدلة

تطبيقية حول كيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة، في سياق جغرافي واقتصادي مُحدّد، مع التحديات التي تُشكّلها الأزمات الاقتصادية (Dewi & Sari, 2024).

تكمن حداثة هذا البحث في نهجه المحلي والتطبيقي لفهم التفاعل بين الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر. في حين تكثر الدراسات العالمية حول الأزمات الاقتصادية ومرونة الأعمال، إلا أن القليل منها ركز على الديناميكيات المحددة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط، وخاصة في المملكة العربية السعودية. يعمل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض ضمن بيئة اقتصادية فريدة، متأثرة باقتصاد المملكة المعتمد على النفط، وجهود التنويع المستمرة، والعوامل الثقافية التي تشكل ممارسات الأعمال (Kayani & Alzaid, 2025). من خلال دراسة الأبعاد الأربعة للأزمات الاقتصادية - عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية - تقدم هذه الدراسة منظوراً دقيقاً حول كيفية تأثير هذه العوامل بشكل مختلف على ممارسات إدارة المخاطر. علاوة على ذلك، يستخدم البحث الأسلوب التطبيقي، مستفيداً من بيانات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض لتقديم رؤى عملية لصانعي السياسات وأصحاب الأعمال وممارسي إدارة المخاطر. يتضمن هذا التركيز المحلي أن تكون النتائج ذات صلة بالسياق وقابلة للتطبيق بشكل مباشر على التحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

تتجاوز أهمية هذه الدراسة المساهمات الأكاديمية لتشمل الآثار العملية على الشركات الصغيرة والمتوسطة وصانعي السياسات. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن فهم كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر يمكن أن يساهم في تطوير استراتيجيات أكثر قوة للتخفيف من المخاطر وتعزيز المرونة. بالنسبة لصانعي السياسات، وخاصة في المملكة العربية السعودية، يمكن أن تُرشد النتائج تصميم آليات دعم مُستهدفة، مثل برامج المساعدة المالية أو الإصلاحات التنظيمية، لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال فترات الركود الاقتصادي (Troise et al., 2022). يتماشى تركيز الدراسة على الرياض مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي تُعطي الأولوية لنمو الاقتصاد غير النفطي وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة كمحركات رئيسية للتنويع الاقتصادي. من خلال تسليط الضوء على تحديات إدارة المخاطر المحددة التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، يُساهم البحث في الهدف الأوسع المتمثل في تعزيز قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة المرن والمستدام القادر على تحمل الأزمات الاقتصادية (Kayani & Alzaid, 2025).

1.2. مشكلة الدراسة:

لا يزال تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) غير مستكشف بشكل كافٍ، لا سيما في سياقات إقليمية محددة. ركزت الدراسات السابقة في المقام الأول على الشركات الكبيرة، حيث بحثت في كيفية نشرها لأطر إدارة المخاطر المتطورة للتخفيف من آثار الاضطرابات الاقتصادية. ومع ذلك، غالباً ما تتجاهل هذه الدراسات الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تواجه تحديات مميزة بسبب محدودية الموارد، وقلة تنوع العمليات، وضعف الوصول إلى رأس المال (الطائي وسليمان، 2019). تفتقر الأدبيات النظرية

إلى فهم شامل لكيفية تأثير الأبعاد المتعددة الجوانب للأزمات الاقتصادية - مثل عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، وتغيرات السياسات، والصدمات الاقتصادية الكلية - بشكل مختلف على ممارسات إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، هناك فجوة علمية في تحليل هذه الديناميكيات داخل النظم البيئية الاقتصادية غير الغربية، حيث تشكل العوامل الاقتصادية الكلية والثقافية الفريدة مرونة الأعمال. تعيق هذه الفجوة تطوير نماذج إدارة مخاطر مصممة خصيصاً لمعالجة نقاط الضعف المحددة للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية (دهشان، 2021).

على المستوى التطبيقي، تتجلى الفجوات العملية في التحديات الواقعية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في الرياض، المملكة العربية السعودية. يُعد قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلي، الذي يُعد حجر الزاوية في جهود التنويع الاقتصادي لرؤية المملكة 2030، شديد التأثر بالأزمات الاقتصادية، مثل تقلبات أسعار النفط والاضطرابات العالمية مثل جائحة كوفيد-19. تُعرض هذه الأزمات الشركات الصغيرة والمتوسطة لنقص السيولة وانقطاعات سلسلة التوريد وتغيرات البيئة التنظيمية، ومع ذلك يفتقر الكثير منها إلى استراتيجيات قوية لإدارة المخاطر للتغلب على هذه التحديات (Kayani & Alzaid, 2025; Du et al., 2023). إن غياب التوجيهات الخاصة بكل سياق حول كيفية توقع هذه الاضطرابات والتخفيف منها والتعافي منها يجعل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض عرضة للانتكاسات التشغيلية والمالية. وتتفاقم هذه الفجوة العملية بسبب نقص البيانات التجريبية حول كيفية تكييف الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية لممارسات إدارة المخاطر الخاصة بها استجابةً للأزمات الاقتصادية، مما يحد من قدرة صانعي السياسات وأصحاب الأعمال على تنفيذ تدخلات فعالة (Shawiah, 2016).

تُعد مشكلة البحث قابلةً للبحث ومرتبطةً بالسياق المحلي، إذ تتناول قضيةً واقعيةً ملحةً: بقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض ومرونتها في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادي. ومن خلال التركيز على المشهد الاقتصادي الحديث الذي تُشكله القوى العالمية والإقليمية، تُجسد الدراسة التحديات المعاصرة، مثل التعامل مع التحولات السياسية السريعة وتقلبات الأسواق. وتُعد هذه المشكلة حقيقيةً، إذ تُلبّي الحاجة الملحة إلى رؤى عملية تُعزّز قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذي يُعد دافعاً حيوياً للتوظيف والابتكار في المملكة العربية السعودية. وسيُسهّم البحث في كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض في سد الفجوات النظرية والعملية، مُوفِّراً أساساً لتطوير استراتيجيات مُحَدَّدة تُعزّز مرونة الأعمال وتدعم الأهداف الاقتصادية للمملكة (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

1.3. أهمية الدراسة:

تُحلل هذه الدراسة تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض، وهي ذات أهمية علمية وعملية بالغة. فمن خلال معالجة الثغرات النظرية في أدبيات إدارة المخاطر وتقديم رؤى عملية للتطبيقات العملية، يُسهّم البحث في الحوار الأكاديمي والحلول العملية. ويضمن تركيزه على سياق إقليمي محدد - الرياض، المملكة العربية السعودية -

ارتباطه بالديناميكيات الاقتصادية المحلية، مع توفير آثار أوسع نطاقاً على مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة عالمياً. وتُوضَّح أهمية هذا البحث أدناه في بُعدين رئيسيين: الأهمية العلمية والأهمية العملية.

1.3.1. الأهمية العلمية:

تكمُن الأهمية العلمية لهذا البحث في مساهمته في الفهم النظري لإدارة المخاطر في سياق الأزمات الاقتصادية، وخاصةً للشركات الصغيرة والمتوسطة. يركز الكثير من الأدبيات المتاحة حول إدارة المخاطر خلال الاضطرابات الاقتصادية على الشركات الكبيرة، التي تستفيد من موارد واسعة وعمليات متنوعة وأطر عمل متطورة لتخفيف المخاطر. في المقابل، حظيت الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما تعانيه من قيود فريدة، باهتمام أقل، مما ترك فجوة نظرية في كيفية تعامل هذه الشركات مع الاضطرابات الاقتصادية. تتناول هذه الدراسة هذه الفجوة من خلال دراسة التفاعل بين الأزمات الاقتصادية - التي تُعرف بعدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات السياسية والتنظيمية، والصدمات الاقتصادية الكلية - وممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة. من خلال تقسيم الأزمات الاقتصادية إلى هذه الأبعاد الأربعة، يوفر البحث إطاراً دقيقاً لفهم آثارها المختلفة، مما يُثري المشهد النظري لإدارة المخاطر (Shawiah, 2016).

بالنسبة للأكاديميين والباحثين، توفر هذه الدراسة أساساً لمزيد من الاستكشاف لمرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياقات اقتصادية متنوعة. يُقدِّم التركيز على الرياض، وهي مدينة تقع ضمن اقتصادٍ يعتمد على النفط ويشهد تنويعاً سريعاً، منظوراً جديداً لخطاب إدارة المخاطر العالمي. غالباً ما تُركِّز الدراسات السابقة على الاقتصادات الغربية، حيث تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف اقتصادية كلية وثقافية مختلفة. يُوسِّع هذا البحث النطاق الجغرافي لدراسات إدارة المخاطر، مُشجِّعاً على إجراء تحليلاتٍ مقارنةٍ عبر المناطق. إضافةً إلى ذلك، يُعزِّز النهج التطبيقي، المُستند إلى بياناتٍ من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، الدقة العلمية للنتائج، مُوفِّراً أساساً متيناً لاختبار النظريات القائمة وصقلها. سيجد الباحثون المهتمون بالمجالات متعددة التخصصات، مثل الاقتصاد وإدارة الأعمال والمرونة التنظيمية، هذه الدراسة قيمةً لتكاملها بين منظوري الاقتصاد الكلي والجزئي.

كما يُمثِّل البحث أهميةً للمشاركين في وضع السياسات. فمن خلال تسليط الضوء على كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة، تُقدِّم الدراسة رؤىً يُمكن أن تُفيد في تصميم سياساتٍ قائمةٍ على الأدلة. يمكن لصانعي السياسات، وخاصةً في الاقتصادات الناشئة مثل المملكة العربية السعودية، الاستفادة من النتائج لصياغة تدخلات تعزز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية، مثل رؤية 2030. وبالتالي، تتجاوز المساهمات النظرية لهذا البحث الأوساط الأكاديمية، موفرةً جسراً بين البحث العلمي والابتكار في السياسات (Kayani & Alzaid, 2025). على سبيل المثال، يمكن لفهم كيفية تأثير التغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية خلال الأزمات على الشركات الصغيرة والمتوسطة أن يُرشد إلى إنشاء أطر تنظيمية أكثر تكيفاً، مما يعزز بيئة أعمال أكثر مرونة.

1.3.2. الأهمية العملية:

تتجلى الأهمية العملية لهذا البحث في صلته المباشرة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وصانعي السياسات، وأصحاب المصلحة في الرياض وخارجها. تُعدّ الشركات الصغيرة والمتوسطة بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي والتوظيف والابتكار، إلا أن تأثرها بالأزمات الاقتصادية غالباً ما يُقوّض استدامتها. تُقدّم هذه الدراسة رؤى عملية لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة ومديريها من خلال تحديد كيفية تأثير أبعاد مُحددة للأزمات الاقتصادية - مثل نقص السيولة أو اضطرابات سلسلة التوريد - على ممارسات إدارة المخاطر. ومن خلال تسليط الضوء على استراتيجيات فعّالة لتوقع هذه التحديات والتخفيف منها والتعافي منها، يُمكن البحث الشركات الصغيرة والمتوسطة من تعزيز مرونتها التشغيلية. على سبيل المثال، يُمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض استخدام النتائج لوضع خطط طوارئ مُصمّمة خصيصاً لتقلبات السوق المحلية أو التحولات التنظيمية، مما يُعزّز قدرتها على تجاوز فترات الركود الاقتصادي.

يُقدّم البحث لصانعي السياسات في المملكة العربية السعودية إرشادات عملية لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ركيزة أساسية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي لرؤية 2030. كشفت الأزمات الاقتصادية، مثل انهيار أسعار النفط بين عامي 2014 و2016 أو جائحة كوفيد-19، عن هشاشة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، مما يؤكد الحاجة إلى تدخلات مُستهدفة (Kayani & Alzaid, 2025؛ الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤). يمكن لنتائج الدراسة أن تُثري تطوير برامج المساعدة المالية، والإصلاحات التنظيمية، أو مبادرات التدريب التي تُزود الشركات الصغيرة والمتوسطة بالأدوات اللازمة لإدارة المخاطر بفعالية. على سبيل المثال، يمكن لصانعي السياسات تقديم تسهيلات ائتمانية مدعومة لمعالجة عدم الاستقرار المالي أثناء الأزمات، أو تبسيط العمليات التنظيمية لتخفيف أعباء الامتثال. ومن خلال مواءمتها مع الأولويات الوطنية، تضمن الدراسة أن تكون توصياتها ذات صلة بالسياق ومؤثرة.

كما ستستفيد الجهات المعنية، بما في ذلك جمعيات الصناعة والمؤسسات المالية ومستشارو الأعمال، من البحث. يمكن لجمعيات الصناعة استخدام النتائج للدعوة إلى سياسات مُراعية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما يمكن للمؤسسات المالية تطوير منتجات إقراض مُصممة خصيصاً لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية. ويمكن لمستشاري الأعمال الاستفادة من رؤى الدراسة لتقديم تدريب مُتخصص في إدارة المخاطر، مما يُساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على بناء قدرتها على الصمود في سوق تنافسية. تمتد الآثار العملية إلى منظومة الأعمال الأوسع في الرياض، مما يعزز التعاون بين الجهات المعنية لخلق بيئة أكثر دعماً للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويكتسب هذا النهج التعاوني أهمية خاصة في ظل بيئة اقتصادية حديثة تتسم بالتغير السريع وعدم اليقين (Troise et al., 2022).

وتزداد الأهمية العملية للبحث من خلال انعكاسه على التحديات المعاصرة. فالاقتصاد العالمي معرض بشكل متزايد للاضطرابات، بدءاً من التوترات الجيوسياسية ووصولاً إلى الصدمات المناخية، مما يجعل إدارة المخاطر الفعالة أولوية ملحة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي الرياض، حيث تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار اقتصادي ديناميكي يتشكل

بتقلبات أسعار النفط وجهود التنويع، تزداد الحاجة إلى إدارة فعّالة للمخاطر إلحاحاً. ومن خلال معالجة هذه القضايا الواقعية، تقدم الدراسة حلولاً آنية وفعّالة تتوافق مع احتياجات الشركات وصانعي السياسات اليوم. ويضمن تركيزها على البيانات التجريبية أن تكون التوصيات مرتكزة على التجارب المعيشية للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز قابلية تطبيقها وتأثيرها.

1.4. أهداف الدراسة:

1. دراسة كيفية تأثير عدم الاستقرار المالي خلال الأزمات الاقتصادية على تطوير وتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض.
2. دراسة تأثير تقلبات السوق على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض على تكييف ممارسات إدارة المخاطر لديها للحفاظ على استمرارية عملياتها.
3. تقييم كيفية تأثير التغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية خلال الأزمات الاقتصادية على أطر إدارة المخاطر التي تتبناها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.
4. استكشاف دور الصدمات الاقتصادية الكلية في تشكيل استراتيجيات التخفيف من المخاطر والتعافي التي تتبعها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

1.5. تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيسي للبحث هو:

- كيف تؤثر الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض؟

لاستكشاف هذا التساؤل، سيتم تناول أربعة أسئلة فرعية للبحث هي:

1. كيف يؤثر عدم الاستقرار المالي خلال الأزمات الاقتصادية على استراتيجيات إدارة المخاطر التي تتبعها الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض؟
2. ما تأثير تقلبات السوق على تكييف ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض؟
3. كيف تُشكل التغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية خلال الأزمات الاقتصادية أطر إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض؟
4. كيف تؤثر الصدمات الاقتصادية الكلية على استراتيجيات تخفيف المخاطر والتعافي في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض؟

1.6. فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

الفرضية (H1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الاستقرار المالي خلال الأزمات الاقتصادية واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تتبعها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الاستقرار المالي خلال الأزمات الاقتصادية واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تتبعها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

الفرضية الثانية:

الفرضية (H2): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات السوق خلال الأزمات الاقتصادية وتكيف ممارسات إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات السوق خلال الأزمات الاقتصادية وتكيف ممارسات إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

الفرضية الثالثة:

الفرضية (H3): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات في السياسات واللوائح التنظيمية خلال الأزمات الاقتصادية وأطر إدارة المخاطر التي تتبناها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات في السياسات واللوائح التنظيمية خلال الأزمات الاقتصادية وأطر إدارة المخاطر التي تتبناها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

الفرضية الرابعة:

الفرضية (H4): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصدمات الاقتصادية الكلية خلال الأزمات الاقتصادية واستراتيجيات التخفيف من المخاطر والتعافي التي تتبناها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصدمات الاقتصادية الكلية خلال الأزمات الاقتصادية واستراتيجيات التخفيف من المخاطر والتعافي التي تتبناها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

1.7. النظريات العلمية المتبعة لإعداد البحث:

يتناول هذا البحث إطاراً نظرياً متيناً لتوجيه تحليله. ومن خلال دمج النظريات العلمية الراسخة، تسعى الدراسة إلى فهم كيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة مع التحديات التي تفرضها الأزمات الاقتصادية، والتي تتميز بعدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية. وتوفر النظريات المختارة - نظرية الطوارئ، ونظرية النظرة القائمة على الموارد، والنظرية المؤسسية - وجهات نظر متكاملة تتناول العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتتناسب هذه

النظريات بشكل خاص مع تركيز البحث على سياق إقليمي محدد، حيث تقدم رؤى ثاقبة حول التفاعل الديناميكي بين الأزمات الاقتصادية وممارسات إدارة المخاطر. وتوضح الأقسام التالية أهمية كل نظرية وتطبيقها، متبوعة بشرح لكيفية دمجها لتشكيل إطار متماسك للدراسة.

1.7.1. النظرية الأولى: نظرية الطوارئ

تفترض نظرية الطوارئ أن الممارسات التنظيمية الفعالة تعتمد على التوافق بين الاستراتيجيات الداخلية والظروف البيئية الخارجية. وفي هذا البحث، تُقدم نظرية الطوارئ منظوراً نقدياً لدراسة كيفية تكييف الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض لممارساتها في إدارة المخاطر استجابةً للأزمات الاقتصادية. وتشير النظرية إلى أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع لإدارة المخاطر؛ بل يتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة تكييف استراتيجياتها مع الأبعاد المحددة للأزمات الاقتصادية التي تواجهها، مثل نقص السيولة أو تقلبات السوق. وفي الرياض، حيث تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل بيئة اقتصادية ديناميكية تتشكل بفعل تقلبات أسعار النفط وإصلاحات رؤية 2030، تُؤكد نظرية الطوارئ على الحاجة إلى أطر مرنة لإدارة المخاطر ومحددة السياق لضمان المرونة واستمرارية العمليات (Lawati, 2025).

يُبرز تطبيق نظرية الطوارئ أهمية العوامل الظرفية في تشكيل استجابات الشركات الصغيرة والمتوسطة للأزمات الاقتصادية. على سبيل المثال، خلال فترات عدم الاستقرار المالي، قد تُعطي الشركات الصغيرة والمتوسطة الأولوية لإدارة التدفقات النقدية أو تسعى إلى تمويل بديل، بينما قد تتطلب تقلبات السوق تعديلات في استراتيجيات سلسلة التوريد أو التواصل مع العملاء. تُؤكد النظرية على أن فعالية ممارسات إدارة المخاطر تعتمد على توافقها مع البيئة الخارجية، مثل شدة صدمات الاقتصاد الكلي أو طبيعة التغييرات في السياسات. ومن خلال تأطير إدارة المخاطر كعملية طارئة، تُمكن النظرية البحث من استكشاف كيفية تحديد الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض للتحديات الفريدة التي يفرضها كل بُعد من أبعاد الأزمات الاقتصادية والاستجابة لها، مما يُقدم رؤى حول العوامل التي تُعزز أو تُعيق قدرتها على التكيف (Júnior & Pereira, 2023).

علاوة على ذلك، تُؤكد نظرية الطوارئ على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض على التكيف كُمحدد رئيسي للنجاح خلال الأوقات المضطربة. يجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، المُقيدة بـموارد محدودة وتعرضها لمخاطر السوق، أن تُعدل باستمرار استراتيجياتها لإدارة المخاطر للتغلب على تقلبات الأزمات الاقتصادية. تُشير النظرية إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة القادرة على التحول بسرعة - سواءً بإعادة تخصيص الموارد أو مراجعة الخطط التشغيلية - تكون في وضع أفضل للتخفيف من المخاطر والحفاظ على القدرة التنافسية. من خلال تأسيس البحث على نظرية الطوارئ، يمكن للدراسة تحليل كيفية مواءمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض لقدراتها الداخلية مع الظروف الاقتصادية الخارجية، مما يوفر إطاراً لفهم التباين في نتائج إدارة المخاطر عبر المؤسسات المختلفة (Lawati, 2025).

1.7.2. النظرية الثانية: نظرية النظرة القائمة على الموارد (RBV)

تؤكد نظرية الرؤية القائمة على الموارد (RBV) أن الميزة التنافسية للمؤسسة تنبع من مواردها وقدراتها الفريدة. وفي سياق هذا البحث، تُعدّ نظرية الرؤية القائمة على الموارد أداة فعّالة في دراسة كيفية استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض من مواردها الداخلية - مثل الاحتياطات المالية ورأس المال البشري والقدرات التكنولوجية - لإدارة المخاطر خلال الأزمات الاقتصادية. ونظرًا لقيود الموارد التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة عادةً، تُتيح هذه النظرية منظورًا لاستكشاف كيف يُمكن للموارد المحدودة، وإن كانت مُوزعة استراتيجيًا، أن تُعزز فعالية إدارة المخاطر. وتكتسب هذه النظرية أهمية خاصة في الرياض، حيث تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة ضغوطًا اقتصادية شديدة، مما يُلزمها بتحسين أصولها الداخلية لمواجهة تحديات مثل عدم الاستقرار المالي أو تقلبات السوق (Chakabva et al., 2021).

تُسلط نظرية الرؤية القائمة على الموارد الضوء على دور تباين الموارد في تشكيل مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، قد تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بمهارات قوية في الإدارة المالية أو لديها إمكانية الوصول إلى الأدوات الرقمية أكثر استعدادًا للتعامل مع نقص السيولة أو اضطرابات سلسلة التوريد خلال الأزمات الاقتصادية. تشير النظرية إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض يمكنها تعزيز إدارة المخاطر من خلال تحديد كفاءاتها الأساسية والاستفادة منها، مثل القيادة الماهرة أو العمليات المبتكرة. يُعد هذا المنظور بالغ الأهمية في بيئة شحيحة الموارد، حيث يتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن تخصيص الموارد للتخفيف من حدة المخاطر بشكل فعال. وبالتالي، توفر نظرية الرؤية القائمة على الموارد إطارًا لتحليل كيفية تأثير القدرات الداخلية على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة التحديات متعددة الجوانب للأزمات الاقتصادية (Lawati, 2025).

بالإضافة إلى ذلك، تؤكد نظرية الرؤية القائمة على الموارد على أهمية الموارد غير الملموسة، مثل الثقافة التنظيمية أو الخبرة الإدارية، في إدارة المخاطر. قد تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض التي تتمتع بثقافة الابتكار أو القيادة ذات الخبرة أكثر مهارة في توقع الصدمات الاقتصادية والاستجابة لها. تشجع النظرية البحث على دراسة كيفية اختلاف موارد الشركات الصغيرة والمتوسطة وكيف تؤثر هذه الاختلافات على ممارسات إدارة المخاطر لديها. من خلال تطبيق نظرية وجهة النظر القائمة على الموارد، يمكن للدراسة تحديد الموارد الأكثر أهمية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض لبناء المرونة، وتقديم رؤى حول كيفية قدرة الشركات ذات الموارد المحدودة على المنافسة في بيئة اقتصادية متقلبة مدفوعة بالصدمات الاقتصادية الكلية أو التغييرات التنظيمية (Júnior & Pereira, 2023).

1.7.3. النظرية الثالثة: النظرية المؤسسية

تبحث النظرية المؤسسية في كيفية تشكيل المؤسسات من خلال الضغوط المؤسسية الخارجية، بما في ذلك اللوائح والمعايير والتوقعات المجتمعية. وفي هذا البحث، تُقدم النظرية المؤسسية إطارًا لتحليل كيفية تأثير التغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية خلال الأزمات الاقتصادية على

ممارسات إدارة المخاطر لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. وتفترض النظرية أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تُكيّف استراتيجياتها لتتماشى مع التوقعات المؤسسية، سعياً منها لاكتساب الشرعية وضمان البقاء. وفي الرياض، حيث تُشكّل السياسات الحكومية ومبادرات رؤية 2030 بيئة الأعمال بشكل كبير، تُعدّ النظرية المؤسسية ذات أهمية خاصة لفهم كيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة مع المشهد التنظيمي والثقافي خلال الاضطرابات الاقتصادية (Balzano et al., 2024).

يُسلّط تطبيق النظرية المؤسسية الضوء على تأثير الضغوط القسرية والمعيارية والتقليدية على إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، خلال الأزمات الاقتصادية، قد تُجبر التدخلات الحكومية، مثل التعديلات الضريبية أو برامج الإغاثة المالية، الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني ممارسات محددة لإدارة المخاطر للامتثال للوائح أو الحصول على الدعم. قد تشجع الضغوط المعيارية، مثل معايير الصناعة، الشركات الصغيرة والمتوسطة على محاكاة نظيراتها الناجحة، بينما قد تدفعها الضغوط المحاكاة إلى اعتماد أدوات إدارة مخاطر مقبولة على نطاق واسع. في الرياض، حيث ترتبط الأطر المؤسسية ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الاقتصادية الوطنية، تُقدم النظرية رؤى حول كيفية موازنة الشركات الصغيرة والمتوسطة بين الامتثال والاحتياجات التشغيلية، لا سيما خلال فترات تحولات السياسات أو عدم استقرار الاقتصاد الكلي (Yahaya & Nadarajah, 2023).

علاوة على ذلك، تُؤكد النظرية المؤسسية على دور السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع في تشكيل سلوك الشركات الصغيرة والمتوسطة. في الرياض، تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن بيئة مؤسسية فريدة تتأثر بالمعايير الثقافية وأولويات الحكومة وجهود التنويع الاقتصادي. تشير النظرية إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تتبنى ممارسات إدارة المخاطر ليس فقط لتحقيق الكفاءة التشغيلية، ولكن أيضاً للتوافق مع التوقعات المجتمعية أو المتطلبات التنظيمية. من خلال تأسيس البحث على النظرية المؤسسية، يمكن للدراسة استكشاف كيفية تأثير العوامل المؤسسية الخارجية على تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر وفعاليتها، مما يُقدم فهماً أعمق للتفاعل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة وسياقها المؤسسي خلال الأزمات الاقتصادية (Balzano et al., 2024).

1.7.4. الجمع بين النظريات الثلاث للاستخدام في البحث:

يُنشئ دمج نظرية الطوارئ، ونظرية الرؤية القائمة على الموارد، والنظرية المؤسسية إطاراً شاملاً لتحليل تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض. تُقدم نظرية الطوارئ منظوراً شاملاً مفاده أن ممارسات إدارة المخاطر يجب أن تُصمم وفقاً للأبعاد المحددة للأزمات الاقتصادية، مما يضمن التوافق بين الاستراتيجيات الداخلية والظروف الخارجية. تُكمل نظرية الرؤية القائمة على الموارد هذا من خلال التركيز على الموارد والقدرات الداخلية التي تستفيد منها الشركات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، مع التركيز على دور تحسين الموارد في تحقيق المرونة (Lawati, 2025). تُضيف النظرية المؤسسية بُعداً خارجياً بالغ الأهمية، مُسلّطاً الضوء على كيفية تأثير الضغوط التنظيمية والمجتمعية على

قرارات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة (Balzano et al., 2024). تُقدم هذه النظريات معاً نهجاً شاملاً لفهم الديناميكيات المعقدة لإدارة المخاطر في بيئة محدودة الموارد وديناميكية مؤسسياً مثل الرياض.

يسمح هذا الإطار المدمج للبحث باستكشاف التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، يمكن لنظرية الطوارئ أن تُرشد تحليل كيفية تعديل الشركات الصغيرة والمتوسطة لممارساتها في إدارة المخاطر استجابةً لتقلبات السوق، بينما تُسلط نظرية الرؤية القائمة على الموارد الضوء على الموارد المحددة - مثل الاحتياطات المالية أو الخبرة الإدارية - التي تُمكن من إجراء هذه التعديلات (Júnior & Pereira, 2023). في الوقت نفسه، تُسلط نظرية المؤسسات الضوء على كيفية تأثير تغييرات السياسات أو معايير الصناعة على تبني هذه الممارسات (Yahaya & Nadarajah, 2023). من خلال دمج هذه المنظورات، يُمكن للبحث دراسة كيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض مع تحديات الأزمات الاقتصادية، من نقص السيولة إلى التحولات التنظيمية، وتحديد العوامل التي تُساهم في إدارة المخاطر بفعالية.

علاوة على ذلك، يضمن الإطار النظري المدمج أن يكون البحث ذا صلة بالسياق وقابلاً للتطبيق على نطاق واسع. تتناول نظرية الطوارئ الخصوصية الطرفية للمشهد الاقتصادي في الرياض، وتُركز نظرية الرؤية القائمة على الموارد على نقاط القوة الداخلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما تُركز نظرية المؤسسات على الضغوط الخارجية الفريدة للبيئة المؤسسية في المملكة العربية السعودية. يُمكن هذا النهج متعدد الأبعاد الدراسة من تقديم رؤى دقيقة حول كيفية تطوير وتنفيذ الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض لاستراتيجيات إدارة المخاطر، مما يُوفر أساساً متيناً للتقدم النظري والتوصيات العملية. ومن خلال تجميع هذه النظريات، يُمكن للبحث تحليل تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر بشكل شامل، ومعالجة التحديات الفريدة التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياق اقتصادي ديناميكي ومتطور (Lawati, 2025)؛ (Balzano et al., 2024).

الفصل الثاني
مراجعة الأدبيات
(الدراسات السابقة والإطار النظري)

الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات (الدراسات السابقة والإطار النظري)

2.1. المقدمة:

يتناول الفصل الثاني من هذا البحث تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، ويضع إطاراً أساسياً للدراسة من خلال عرض وتحليل مكوناتها الرئيسية. صُمم هذا الفصل لتوفير استكشاف شامل لمتغيرات البحث، ومراجعة نقدية للأدبيات المتاحة، وإطار نظري متين يدعم البحث. يبدأ الفصل بتعريف وشرح المتغير المستقل - الأزمات الاقتصادية - وأبعاده الأربعة: عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية. ثم يتناول المتغير التابع - إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة - موضحاً العمليات والاستراتيجيات المستخدمة للتخفيف من حدة المخاطر. من خلال هذه التفسيرات، يضع الفصل أساساً مفاهيمياً واضحاً، يضمن فهماً جيداً للمتغيرات وأبعادها في سياق قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. تتعمق الأقسام التالية في مراجعة الأدبيات والإطار النظري، اللذين يوفران معاً الأساس العلمي والمفاهيمي اللازم لمعالجة مشكلة البحث بفعالية.

تُقدم مراجعة الأدبيات تلخيصاً نقدياً للمصادر المعرفية الحالية من مصادر عربية وأجنبية، مقدمةً تحليلاً متوازناً للدراسات السابقة حول الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تُقيم نقاط القوة والثغرات والقيود في الأبحاث الحالية، مُسلطة الضوء على المجالات التي تُقصر فيها الأدبيات في معالجة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياقات غير عربية مثل المملكة العربية السعودية. ومن خلال تحديد هذه العيوب، تُؤكد المراجعة على الحاجة إلى الدراسة الحالية، وتوضح كيف تبني على الأعمال السابقة لسد هذه الثغرات، لا سيما في السياق المحلي للرياض. بعد مراجعة الأدبيات، يُعرض الإطار النظري في ثلاثة أقسام. يستكشف القسم الأول الأسس النظرية للأزمات الاقتصادية، بالاعتماد على النظريات ذات الصلة لتصوير أبعادها. يُركز القسم الثاني على الأسس النظرية لإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، مُركزاً على الأطر التي تشرح كيفية تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة لرونتها. يُدمج القسم الثالث هذه المنظورات، ويربط بين الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر لتوفير منظور علمي متماسك للدراسة. وتضمن هذه المكونات مجتمعة أن البحث يركز على إطار علمي صارم وذو صلة بالسياق.

2.2. المتغير المستقل: الأزمات الاقتصادية

تشير الأزمات الاقتصادية، كمتغير مستقل في هذا البحث، إلى اضطرابات كبيرة في البيئة الاقتصادية تؤثر سلباً على عمليات واستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. تشمل هذه الأزمات مجموعة من الصدمات الخارجية، بما في ذلك الاضطرابات المالية والسوقية والتنظيمية والاقتصادية الكلية، التي تُشكل تحدياً لقدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على

الحفاظ على استقرارها ونموها. تتميز الأزمات الاقتصادية بتغيرات مفاجئة وحادة، مثل نقص السيولة، وتقلبات الطلب، أو تحولات السياسات، مما يخلق بيئة أعمال غير مستقرة تختبر مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على التكيف. في سياق الرياض، حيث تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد ديناميكي متأثر بتقلبات أسعار النفط وإصلاحات رؤية 2030، تُمثل الأزمات الاقتصادية قوى خارجية حاسمة تُشكل ممارسات إدارة المخاطر، مما يستلزم استجابات استراتيجية للتخفيف من أثارها (العزري، 2024؛ Kayani & Alzaid, 2025).

2.2.1. البعد الأول للمتغير المستقل: عدم الاستقرار المالي

يُشير عدم الاستقرار المالي، وهو البعد الأول للأزمات الاقتصادية، إلى الاضطرابات في وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الموارد المالية، والتي تتميز بنقص السيولة، أو محدودية توافر الائتمان، أو ارتفاع تكاليف الاقتراض. خلال الأزمات الاقتصادية، قد تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض تحديات مثل تأخر سداد العملاء، أو انخفاض فرص الحصول على القروض، أو ضغوط مالية متزايدة بسبب انخفاض الإيرادات. يكتسب هذا البعد أهمية خاصة في السياق السعودي، حيث غالباً ما تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة على احتياطات مالية محدودة وتواجه قيوداً في الوصول إلى أسواق رأس المال مقارنةً بالشركات الأكبر حجماً. يُجبر عدم الاستقرار المالي الشركات الصغيرة والمتوسطة على إعادة تقييم استراتيجياتها المالية، مما يؤثر على قدرتها على الاستثمار في تدابير إدارة المخاطر والحفاظ على استمرارية العمليات خلال فترات الركود الاقتصادي (الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

2.2.2. البعد الثاني للمتغير المستقل: تقلبات السوق

يشمل تقلبات السوق، وهو البعد الثاني، تقلبات طلب المستهلكين، واضطرابات سلسلة التوريد، والضغوط التنافسية التي تُزعزع استقرار عمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية. في الرياض، قد تتجلى تقلبات السوق في انخفاضات مفاجئة في إنفاق العملاء نتيجةً لعدم اليقين الاقتصادي أو اضطرابات في سلاسل التوريد ناجمة عن صدمات اقتصادية عالمية أو إقليمية. يُشكل هذا البعد تحدياً لقدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التنبؤ بالطلب، وإدارة المخزون، والحفاظ على تدفقات إيرادات مستقرة. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، التي غالباً ما تعمل في أسواق تنافسية وسريعة التغير، فإن تقلبات السوق تتطلب ممارسات رشيدة لإدارة المخاطر للتكيف مع ظروف السوق المتغيرة والحفاظ على أداء الأعمال (قنديل، 2019).

2.2.3. البعد الثالث للمتغير المستقل: تغييرات السياسات واللوائح

تشمل تغييرات السياسات واللوائح، البعد الثالث، تعديلات في السياسات الحكومية أو اللوائح أو التدابير المالية التي تؤثر على بيئة عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية. في الرياض، قد تشمل هذه التغييرات تعديلات ضريبية، أو قيوداً تجارية، أو تدخلات حكومية مثل برامج الإغاثة المالية المقدمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. يمكن أن تؤدي هذه التحولات إلى حالة من عدم اليقين لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يتطلب منها تكييف أطر

إدارة المخاطر لديها للامتثال للوائح الجديدة أو الاستفادة من الدعم متاح. نظراً لتركيز المملكة العربية السعودية على التنويع الاقتصادي من خلال رؤية 2030، تُعدّ التغييرات في السياسات واللوائح بُعداً بالغ الأهمية، إذ تؤثر بشكل مباشر على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز الأزمات الاقتصادية مع مواءمتها مع أهداف التنمية الوطنية (مقابلة وهيئات، 2018؛ Kayani & Alzaid, 2025).

2.2.4. البعد الرابع للمتغير المستقل: الصدمات الاقتصادية الكلية

تشير الصدمات الاقتصادية الكلية، وهي البُعد الرابع، إلى الاضطرابات الاقتصادية واسعة النطاق، مثل ارتفاع التضخم، وانخفاض قيمة العملة، أو ارتفاع أسعار الفائدة، والتي تؤثر على هياكل تكاليف الشركات الصغيرة والمتوسطة وربحياتها خلال الأزمات الاقتصادية. في الرياض، حيث يتأثر الاقتصاد بأسواق النفط العالمية وجهود التنويع المحلية، يمكن أن تؤثر الصدمات الاقتصادية الكلية بشكل كبير على التكاليف التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، واستراتيجيات التسعير، والتخطيط المالي. تُشكّل هذه الصدمات بيئةً صعبةً للشركات الصغيرة والمتوسطة، التي غالباً ما تفتقر إلى الموارد اللازمة لاستيعاب التغيرات الاقتصادية المفاجئة. يُؤكد هذا البُعد على حاجة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى وضع استراتيجيات فعّالة لإدارة المخاطر للتخفيف من أثر تقلبات الاقتصاد الكلي والحفاظ على القدرة التنافسية في ظل بيئة اقتصادية مضطربة (لغوسي، 2021؛ الشهري والقحطاني، ٢٠٢٤).

2.3. المتغير التابع: إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة

تشير إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي المتغير التابع، إلى العمليات والاستراتيجيات والممارسات التي تتبعها هذه الشركات في الرياض لتحديد وتقييم وتخفيف ومراقبة المخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير استباقية كالتخطيط المالي، وخطط الطوارئ، والتعديلات التشغيلية، بالإضافة إلى استراتيجيات تفاعلية للتعافي من الاضطرابات. وفي سياق الرياض، تُعدّ إدارة المخاطر أمراً بالغ الأهمية للشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التحديات التي تفرضها الأزمات الاقتصادية، نظراً لمحدودية مواردها وتعرضها للصدمات الخارجية. تُمكن الإدارة الفعّالة للمخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة من توقع التهديدات المحتملة، وتخصيص الموارد بكفاءة، والحفاظ على المرونة التشغيلية، مما يضمن استمرارها ونموها في بيئة اقتصادية ديناميكية تتأثر بالعوامل المحلية والعالمية (حسن وآخرون، 2023).

2.4. الدراسات السابقة:

2.4.1. عرض الدراسات السابقة:

2.4.1.1. الدراسات باللغة العربية:

دراسة الطائي وسليمان (2019)، بعنوان: "تقليل المخاطر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق نموذج جودة المعلومات InfoQual: دراسة مسحية في أسواق الأجهزة الالكترونية بمدينة الموصل".

بحث الطائي وسليمان (2019) في كيفية مساهمة نموذج InfoQual، بعناصره الخمسة، في الحد من المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الموصل، العراق. هدفت الدراسة إلى استكشاف دور النموذج في تحسين استخدام الموارد وتقليل مخاطر المشاريع، ومعالجة البطالة والتحديات الاقتصادية. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي وصفي، حيث جُمعت البيانات من خلال استبيانات وُزعت على 317 فرداً من مشاريع متنوعة للشركات الصغيرة والمتوسطة. شمل مجتمع الدراسة شركات صغيرة ومتوسطة مختلفة في الموصل، مع عينة متوازنة تعكس تنوع المشاريع. أظهرت النتائج أن الاحترافية والمصداقية في استخدام المعلومات خلال مرحلتها تجنب المخاطر ونقلها قد قللتا من المخاطر بشكل كبير. أوصت الدراسة بأن يُعطي مديرو الشركات الصغيرة والمتوسطة الأولوية للتعامل المهني مع المعلومات لتعزيز فعالية إدارة المخاطر. كما اقترحت دراسات مستقبلية لاختبار نموذج InfoQual في مناطق أخرى واستكشاف إمكانية تطبيقه في سياقات مختلفة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز إمكانية الحد من المخاطر.

دراسة صالح وآخرون (2021)، بعنوان: "العوامل المؤثرة في أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأقل نمواً - اليمن أنموذجاً".

استكشف صالح وآخرون (2021) العوامل المؤثرة على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في اليمن، وهو اقتصاد نامي. هدفت الدراسة إلى تحديد المتغيرات المؤثرة على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي وصفي، باستخدام التحليلات العاملية الاستكشافية والتأكيديّة، ونمذجة المعادلات الهيكلية. شمل مجتمع الدراسة حوالي 1.8 مليون شركة صغيرة ومتوسطة في اليمن، مع عينة من 394 شركة صغيرة ومتوسطة من صناعات وعدن، تم اختيارها من خلال أخذ عينات غير احتمالية نظراً لمحدودية البيانات. وُزعت استبيانات على أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة. أبرزت النتائج تأثيرات ملحوظة للعوامل القانونية والإدارية والعوامل المؤقتة على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما لم تُظهر العوامل المالية والبنية التحتية والتسويقية أي تأثير يُذكر. أوصت الدراسة بأن يُركز صانعو السياسات ومديرو الشركات الصغيرة والمتوسطة على معالجة التحديات القانونية والإدارية لتحسين الأداء. كما اقترحت إجراء أبحاث مستقبلية لتوسيع نطاق تطبيق النموذج على الاقتصادات النامية الأخرى، واستكشاف عوامل إضافية تؤثر على نجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياقات مماثلة.

دراسة لعروسي (2021)، بعنوان: "أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة شركة صناعة الغرانيت والخرسانة ش ذ م م agglolux بالمسيلة".

درس لعروسي (2021) أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على شركة أغلولوكس في صناعة الجرانيت والخرسانة في المسيلة، الجزائر. هدفت الدراسة إلى توضيح آثار إدارة المخاطر، واستكشاف المعايير المستخدمة، وإبراز دورها في الحياة الاقتصادية. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي وصفي، باستخدام استبيان وزع على 35 موظفًا، وحللت باستخدام برنامج SPSS، بالإضافة إلى بيانات ثانوية من كتب وتقارير. تكون مجتمع الدراسة من القوى العاملة في شركة أغلولوكس، وكانت العينة بأكملها. أكدت النتائج أن الإدارة المنهجية للمخاطر، التي تتضمن توقع المخاطر وتقييمها والتحكم فيها، تعزز استقرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أوصت الدراسة شركة أغلولوكس بتنفيذ برامج تدريبية لتحسين قدرات إدارة المخاطر، ووضع خطة عمل مخططة مسبقًا لمواجهة المخاطر المحتملة. كما اقترحت إجراء المزيد من البحوث حول ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى لتوسيع نطاق فهم الاستراتيجيات الفعالة في الصناعات المماثلة.

دراسة حسن وآخرون (2023)، بعنوان: "أثر إدارة المخاطر المالية على تحسين الأداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بورصة النيل المصرية".

بحث حسن وآخرون (2023) في تأثير إدارة المخاطر المالية على تحسين الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في بورصة النيل المصرية. هدفت الدراسة إلى تعريف إدارة المخاطر المالية والأداء المالي وقياس العلاقة بينهما. اعتمدت الدراسة نهجًا تحليليًا وصفيًا باستخدام تحليل الارتباط، والانحدار الخطي المتعدد، والانحدار الخطي البسيط. شمل مجتمع الدراسة شركات صغيرة ومتوسطة مدرجة في بورصة النيل، مع عينة مؤلفة من 30 شركة مختارة من هذه الشركات. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية مهمة بين إدارة المخاطر المالية وتحسين الأداء المالي، لا سيما من خلال تعديل مخاطر الائتمان وتغطية الفوائد. أوصت الدراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة بدمج إدارة المخاطر المالية في هياكلها التنظيمية، وتوفير التدريب للموظفين، ووضع معايير مهنية للإفصاح عن المخاطر، والاستفادة من تقنيات التمويل الرقمي. كما اقترحت إجراء بحوث مستقبلية لاستكشاف متغيرات تابعة أخرى، مثل ربحية السهم الواحد ودور التمويل الرقمي كمتغير وسيط، لتعزيز الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة الشهري والقحطاني (2024)، بعنوان: "أثر فايروس كورونا والائتمان التجاري على ربحية وقيمة الشركات".

استكشف الشهري والقحطاني (2024) آثار جائحة كوفيد-19 ومخاطر الائتمان التجاري على ربحية الشركات التجارية وقيمتها في المملكة العربية السعودية. هدفت الدراسة إلى تقييم كيفية تأثير هذه الأزمات على الأداء المالي للشركات. استخدمت الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا، حيث جمعت البيانات من خلال استبيانات وُرعت على 36 فردًا من العاملين في المحاسبة والمعاملات المالية داخل الشركات التجارية المملوكة للدولة. وشمل مجتمع الدراسة جميع هذه

الشركات في المملكة العربية السعودية، مع عينة صغيرة ومستهدفة. أكدت النتائج وجود تأثير كبير لمخاطر الائتمان التجاري على الربحية، ووجود علاقة سلبية بين جائحة كوفيد-19 ومخاطر الائتمان وربحية الشركة. أوصت الدراسة الشركات بمراجعة آليات معالجة مخاطر الائتمان التجاري ومخاطر جائحة كوفيد-19 لضمان ربحيتها. كما اقترحت إجراء المزيد من البحوث لتحسين استراتيجيات تخفيف المخاطر واستكشاف عوامل إضافية تؤثر على قيمة الشركات خلال الأزمات في السياق السعودي.

2.4.1.2. الدراسات باللغة الانكليزية:

دراسة (Erol and Atmaca (2016)، بعنوان: "دراسة التدابير الوقائية للشركات الصغيرة والمتوسطة ضد الإخفاقات المالية في ظل الأزمات الاقتصادية: دراسة بحثية في منطقة TR22".

بحث (Erol and Atmaca (2016) في الاستراتيجيات الوقائية التي تستخدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة TR22 في تركيا (محافظتا تشانكاالي وباليكسیر) لتجنب الإخفاقات المالية أثناء الأزمات الاقتصادية. هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية هذه الاستراتيجيات في الحفاظ على الاستقرار المالي. واعتمدت على منهج تحليلي وصفي، باستخدام استطلاعات رأي وجهاً لوجه مع استبيان موجه لكبار المديرين والمحاسبين والمتخصصين الماليين. وشمل مجتمع الدراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في منطقة TR22، بعينة من 210 شركات. وحُللت البيانات باستخدام تحليلات التكرار والعوامل والتباين (ANOVA). وسلطت النتائج الضوء على استراتيجيات مثل تجنب الديون المفرطة، وإدارة التدفقات النقدية، وإعطاء الأولوية للمبيعات النقدية كعامل حاسم خلال الأزمات. وأوصت الدراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة بتبني ممارسات إدارة مالية استباقية والحفاظ على السيولة للتخفيف من آثار الأزمات. كما اقترحت إجراء أبحاث مستقبلية لاستكشاف هذه الاستراتيجيات في مناطق تركية أخرى لتوسيع نطاق فهم إدارة الأزمات في سياقات متنوعة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (Troise et al. (2022)، بعنوان: "كيف يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة النجاح في اجتياز بيئات القلب والغموض والتعقيد والغموض (VUCA): دور المرونة في عصر التحول الرقمي".

استكشف (Troise et al. (2022) كيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا مع بيئات القلب والغموض والتعقيد والغموض (VUCA) من خلال المرونة التنظيمية في عصر التحول الرقمي. هدفت الدراسة إلى دراسة دور التكنولوجيا الرقمية والقدرات الابتكارية والعلاقاتية في تحسين أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة. استخدمت الدراسة نهجاً تحليلياً وصفيًا، وجمعت البيانات عبر استطلاع رأي إلكتروني أُجري على منصة جامعية. تألف مجتمع الدراسة من 1789 شركة صغيرة ومتوسطة مبتكرة مسجلة في سجل الأعمال الإيطالي، مع عينة من 204 شركات صغيرة ومتوسطة. تم تحليل البيانات باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية الجزئية-المربعات الصغرى (PLS-SEM) مع برنامج SmartPLS. وأكدت النتائج أن قدرات التكنولوجيا الرقمية، إلى جانب الابتكار ونقاط القوة في العلاقات، تعزز بشكل كبير مرونة الشركات الصغيرة

والمتوسطة وأدائها في بيئات القلب والتعقيد والتعقيد والقلب. أوصت الدراسة باستثمار الشركات الصغيرة والمتوسطة في التقنيات الرقمية وتطوير قدرات تكميلية للازدهار في البيئات المضطربة. كما اقترحت إجراء دراسات دولية وعينات أكبر للتحقق من صحة النتائج واستكشاف تأثيرات التكنولوجيا الرقمية الإضافية.

دراسة (Du et al. (2023، بعنوان: "تأثير جائحة كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة: أدلة تجريبية على الآثار الاقتصادية الخضراء".

درس (Du et al. (2023 الآثار طويلة المدى لجائحة كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة عالمياً، مع التركيز على الآثار الاقتصادية الخضراء. هدفت الدراسة إلى فهم كيفية تأثير الأزمة على ربحية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعملاتها، وإمكانية حصولها على التمويل. اعتمدت الدراسة على نهج تحليلي وصفي، باستخدام استبيان تم توزيعه عبر البريد وعبر الإنترنت لجمع البيانات من مديري وموظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة حول العالم. شملت عينة الدراسة شركات صغيرة ومتوسطة من مختلف القطاعات، مع عينة من 313 مشاركاً تم تحليلها باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) في برنامجي SPSS و AMOS. كشفت النتائج عن تأثير سلبي كبير لجائحة كوفيد-19 على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساهم التمويل الخارجي والابتكار التكنولوجي في تعزيز مرونتها. وأوصت الدراسة مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة وصانعي السياسات بإعطاء الأولوية للوصول إلى التمويل الخارجي والاستثمار في التطورات التكنولوجية لتعزيز الاستدامة. كما اقترحت إجراء دراسات طويلة مستقبلية لاستكشاف العلاقات السببية وبيانات الأداء البيئي الموضوعية لتحسين إمكانية التعميم عبر مختلف السياقات الوطنية.

دراسة (Aoun (2023، بعنوان: "تأثير إدارة المخاطر على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمة: حالة لبنان".

درس (Aoun (2023 دور ممارسات إدارة المخاطر، وتحديدتها تحديداً، في تعزيز الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في لبنان ومرونتها في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية. هدفت الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق إدارة المخاطر وتأثيرها على النتائج المالية. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي وصفي، باستخدام استبيان مُنظم وُزِعَ عبر نماذج جوجل على أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة ومديريها وصناع القرار. شمل مجتمع الدراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، بعينة من 283 مشاركاً. حُللت البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي، وتحليل الارتباط، وتحليل الانحدار المتعدد باستخدام برنامج SPSS. أشارت النتائج إلى أن الإجراءات الفعالة لتحديد المخاطر أثّرت إيجاباً على المرونة والأداء الماليين. أوصت الدراسة بأن تُعطي الشركات الصغيرة والمتوسطة الأولوية لاستراتيجيات إدارة المخاطر، وأن يدعم صانعو السياسات مبادرات بناء القدرة على الصمود. كما اقترحت إجراء دراسات طويلة ومنهجية نوعية لتعميق فهم ممارسات إدارة المخاطر في السياقات المعرضة للأزمات مثل لبنان.

دراسة (Alnafisa (2025، بعنوان: "بقاء ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط: التعامل مع الأزمات والتغيير".

بحثت (2025) Alnafisa في تأثير الأزمات، وخاصةً جائحة كوفيد-19، على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط، مع التركيز على استراتيجيات البقاء والنمو. هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات التشغيلية وتحديد استراتيجيات للاحتفاظ بالسوق والنمو. اعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً وصفيّاً، باستخدام استبيان إلكتروني وُزِعَ على مديري ومالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وشمل مجتمع الدراسة شركات صغيرة ومتوسطة من قطاعات مختلفة، بعينة من 107 مشاركين. وحُللت البيانات كمياً باستخدام برنامج SPSS. وكشفت النتائج أن الشركات الصغيرة والمتوسطة اعتمدت استراتيجيات تكيفية، مثل التعديلات التشغيلية وأساليب اختراق السوق، للبقاء والنمو بعد الأزمة. وأوصت الدراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة بتعزيز مرونتها والاستفادة من الأدوات الرقمية لتعزيز قدرتها على الصمود. كما اقترحت إجراء أبحاث مستقبلية لاستكشاف الآثار الطويلة للأزمات، وضم عينات أوسع نطاقاً لرصد تجارب الشركات الصغيرة والمتوسطة المتنوعة في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

2.4.2. مناقشة وتحليل الدراسات السابقة ونتائجها:

الفجوات البحثية ونقاط الضعف في هذه الدراسات، والتحديات والمشاكل الخاصة بها:

تتناول الدراسات مجتمعةً التقاطع الحاسم بين الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تبرز العديد من الثغرات ونقاط الضعف. يركز حسن وآخرون (2023) بشكل ضيق على تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية، متجاهلين أبعاد المخاطر الأوسع مثل تقلبات السوق أو الصدمات الاقتصادية الكلية، مما يحد من إمكانية تعميم نتائجهم على سياقات أزمات أخرى. وبالمثل، يحصر لعروسي (2021) تحليله في شركة صغيرة ومتوسطة جزائرية واحدة، مما يحد من الرؤى المتعلقة بالاتجاهات على مستوى الصناعة أو على المستوى الإقليمي. كما أن صغر حجم العينة البالغ 35 موظفاً يُضعف من متانة النتائج. يواجه صالح وآخرون (2021) تحديات بسبب عدم الاستقرار السياسي في اليمن، حيث يعتمدون على أخذ عينات غير احتمالية، مما يُضعف تمثيل عينة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي شملت 394 شركة، ويحول دون تعميمها على نطاق أوسع. يقدم الطائي وسليمان (2019) نموذج InfoQual، لكنهما يفتقران إلى الوضوح بشأن إمكانية تطبيقه خارج الموصل بالعراق، ويخفقان في تناول كيفية تأثير السياقات الثقافية أو الاقتصادية على فعاليته. تعاني هذه الدراسات مجتمعةً من محدودية النطاق الجغرافي وتنوع العينات، مما يحد من قدرتها على تقديم رؤى شاملة حول إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر بيانات اقتصادية متنوعة.

كما تُشكل نقاط الضعف المنهجية تحديات كبيرة. يستخدم الشهري والقحطاني (2024) عينة صغيرة من 36 فرداً من شركات تجارية سعودية، وهي عينة غير كافية لرصد تعقيد جائحة كوفيد-19 وتأثيرات الانتماء التجاري على الربحية. إن الاعتماد على الاستبيانات دون أساليب نوعية مُكملة يحد من عمق نتائجهم. يُقر (2023) Du et al. بانخفاض معدل الاستجابة للاستبيانات واحتمالية وجود تحيز في عدم الاستجابة، مما قد يُشوّه تحليلهم العالمي لتأثير

جائحة كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة. إن تركيز الدراسة على البيانات المُبلغ عنها ذاتياً يُزيد من مخاطر التحيزات الذاتية. اقتضت دراسة (Erol and Atmaca (2016 على منطقة TR22 في تركيا، مستخدمين استطلاعات رأي وجهاً لوجه قد تُؤدي إلى تحيز في المقابلات، ولم تُظهر نتائج تحليل التباين (ANOVA) اختلافات قطاعية تُذكر، مما أثار تساؤلات حول القدرة التحليلية للدراسة. ركز (Troise et al. (2022 على الشركات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية المبتكرة، متجاهلين على الأرجح الشركات الأقل ابتكاراً، كما أن حجم عينتهم البالغ 204 يحد من نطاق تطبيقها على نطاق أوسع. يواجه (Alnafisa (2025 و (Aoun (2023 مشكلات مماثلة مع صغر حجم العينات (107 و 283 على التوالي)، كما أن اعتمادهما على الأساليب الكمية دون التثليث النوعي يُعيق الفهم الدقيق لمرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط ولبنان.

تتجلى تحديات جمع البيانات في العديد من الدراسات. يسلط صالح وآخرون (2021) الضوء على صعوبة الحصول على بيانات موثوقة في اليمن بسبب عدم وجود سجلات رسمية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي مشكلة تفاقمت بسبب عدم الاستقرار السياسي. هذا الاعتماد على التقارير غير المكتملة يهدد بتقديرات سكانية غير دقيقة. وبالمثل، يشير (Alnafisa (2025 إلى عدم تجانس عينة الشرق الأوسط الخاصة بهم ولكنه لا يتناول كيف يمكن أن يؤثر هذا التنوع على اتساق الاستجابات. يستخدم لعروسي (2021) والشهري والقحطاني (2024) عينات صغيرة وغير تمثيلية، والتي قد لا تعكس تجارب قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الأوسع. يعترف (Aoun (2023 بالآزمات الاقتصادية والسياسية الفريدة في لبنان ولكنه لا يأخذ في الاعتبار كيف يمكن لهذه الظروف القاسية أن تحد من قابلية نقل النتائج إلى سياقات أكثر استقراراً. إن الافتقار إلى البيانات الطولية هو ضعف متكرر، كما هو موضح في (Du et al. (2023 و (Troise et al. (2022، والتي تعتمد على المسوحات المقطعية، مما يحول دون استخلاص استنتاجات سببية حول التأثير طويل المدى لإدارة المخاطر. تُبرز هذه التحديات الحاجة إلى استراتيجيات أخذ عينات أكثر صرامة ومصادر بيانات متنوعة لتعزيز صحة النتائج.

كما تظهر فجوات نظرية في الدراسات. يقترح الطائي وسليمان (2019) نموذج InfoQual، لكنهما يقدمان أساساً نظرياً محدوداً، مما يجعل من الصعب تقييم مدى ملاءمته لسياقات الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى. يركز حسن وآخرون (2023) على إدارة المخاطر المالية دون دمج أطر نظرية أوسع مثل نظرية الطوارئ أو النظرية المؤسسية، والتي يمكن أن تضع نتائجهم في سياقها. يفتقر (Erol and Atmaca (2016 إلى منظور نظري واضح، ويعتمدان بشكل كبير على الإحصاءات الوصفية، مما يُضعف قوتها التفسيرية. يعتمد (Troise et al. (2022 على المرونة التنظيمية، لكنهم لا يستكشفون نظريات بديلة، مثل الرؤية القائمة على الموارد، التي قد تفسر أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في بيئات التقلب والتعقيد والغموض والتقلب. يستخدم (Aoun (2023 نظرية الوكالة، ولكنه قد يستفيد من أطر عمل إضافية لاستيعاب تعقيد ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة اللبنانية. إن غياب

التكامل النظري الشامل بين هذه الدراسات يحد من قدرتها على المساهمة في بناء مجموعة متماسكة من المعرفة حول إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة أثناء الأزمات.

وأخيراً، تواجه الدراسات تحديات في معالجة خصوصية السياق مقابل إمكانية التعميم. يركز صالح وآخرون (2021) و (Aoun 2023) على المناطق المعرضة للأزمات (اليمن ولبنان)، مما يوفر رؤية سياقية غنية ولكنه يحد من إمكانية التطبيق على الاقتصادات الأكثر استقراراً. تحاول Alnafisa (2025) تقديم منظور إقليمي للشرق الأوسط ولكنها تفتقر إلى العمق في التحليلات الخاصة بكل بلد، مما يقلل من أهميتها العملية. يركز الشهري والقحطاني (2024) على القطاع التجاري في المملكة العربية السعودية، متجاهلين الشركات الصغيرة والمتوسطة غير التجارية، مما يحد من نطاق الدراسة. كما أن دراسة Du et al. (2023) تهدف إلى تحقيق أهمية عالمية، لكنها تواجه صعوبة في تنوع العينات، إذ قد لا تنطبق نتائجها بالتساوي على مختلف الأنظمة الاقتصادية. تُبرز هذه الدراسات التوتر بين الرؤية المحلية وإمكانية التطبيق الأوسع، وهو تحدٍ يجب على الأبحاث المستقبلية معالجته من خلال عينات أكبر وأكثر تنوعاً ومقارنات دولية لسد هذه الفجوات بفعالية.

الاختلافات في الغرض والمنهجية والنتائج:

تتباين أهداف الدراسات بشكل كبير، مما يعكس تنوع التركيز في مجال إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة وأدائها. يهدف حسن وآخرون (2023) إلى قياس أثر إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية، مع التركيز بشكل ضيق على المقاييس المالية مثل العائد على حقوق الملكية. في المقابل، يبحث صالح وآخرون (2021) في العوامل الأوسع نطاقاً المؤثرة على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في اليمن، مع التركيز على المتغيرات القانونية والإدارية والمؤقتة في اقتصاد متخلف. يتناول لعروسي (2021) دور إدارة المخاطر في شركة صغيرة ومتوسطة جزائرية واحدة، بهدف استكشاف معايير محددة ومساهمات اقتصادية. يركز الطائي وسليمان (2019) على الحد من المخاطر من خلال نموذج InfoQual في الموصل، العراق، مع إعطاء الأولوية لجودة المعلومات في إدارة المشاريع. يدرس الشهري والقحطاني (2024) آثار جائحة كوفيد-19 والائتمان التجاري على ربحية الشركات السعودية، مبتعدين عن إدارة المخاطر الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التأثيرات التجارية الأوسع. تُبرز هذه الاختلافات في الغرض تبايناً في وجهات النظر، بدءاً من الأداء المالي ومرونة العمليات والتأثيرات الخاصة بالأزمات.

كما تختلف المناهج المنهجية اختلافاً ملحوظاً. يستخدم حسن وآخرون (2023) تحليلات الانحدار الخطي البسيط والمتعدد على عينة صغيرة من 30 شركة صغيرة ومتوسطة مصرية، مع التركيز على العلاقات الكمية. يستخدم صالح وآخرون (2021) تحليلات العوامل الاستكشافية والتأكيديّة مع نمذجة المعادلات الهيكلية على عينة أكبر من 394 شركة صغيرة ومتوسطة يمنية، مع اعتماد أسلوب أخذ العينات غير الاحتمالي نظراً لعدم الاستقرار. يعتمد لعروسي (2021) على نهج تحليلي وصفي مع استبيان تم تحليله عبر برنامج SPSS لعينة من 35 موظفاً، مع استكمالها ببيانات ثانوية. استخدم الطائي وسليمان (2019) نمذجة المعادلات الهيكلية

(AMOS) لعينة من 317 فرداً في الموصل، مع التركيز على العلاقات السببية. أما الشهري والقحطاني (2024) فاستخدما منهجاً تحليلياً وصفيًا، مع استبيان لعينة صغيرة من 36 فرداً سعودياً، يفتقر إلى التنوع المنهجي. تعكس هذه الاختلافات في الأدوات الإحصائية، وأحجام العينات، وأساليب أخذ العينات اختلاف أولويات الدراسات، بدءاً من النمذجة الدقيقة وصولاً إلى الرؤى الوصفية، والتي تشكلت بفعل القيود السياقية.

يوضح (Du et al. (2023) و (Troise et al. (2022) التباين المنهجي بشكل أكبر. طبق Du et al. (2023) نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) باستخدام برنامجي SPSS و AMOS على عينة عالمية من 313 شركة صغيرة ومتوسطة، جُمعت من خلال استطلاعات رأي عبر الإنترنت والبريد، لتقييم تأثير جائحة كوفيد-19. اعتمد (Troise et al. (2022) نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) باستخدام أسلوب المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) مع SmartPLS على 204 شركة صغيرة ومتوسطة إيطالية مبتكرة، باستخدام استطلاع رأي عبر الإنترنت مع فحوصات تحيز دقيقة. استخدم (Erol and Atmaca (2016) تحليلات التردد والعوامل وتحليل التباين (ANOVA) على بيانات استطلاعات رأي شخصية من 210 شركة صغيرة ومتوسطة تركية، مع التركيز على الإحصاءات الوصفية. استخدمت (Alnafisa (2025) برنامج SPSS للتحليل الكمي لـ 107 شركة صغيرة ومتوسطة في الشرق الأوسط، بينما استخدم (Aoun (2023) الإحصاءات الوصفية وتحليل الارتباط والانحدار لـ 283 شركة صغيرة ومتوسطة لبنانية عبر نماذج جوجل. تعكس هذه الاختلافات المنهجية، من خوارزميات البحث المتقدمة إلى المناهج الوصفية الأبسط، مستويات متفاوتة من التطور التحليلي وتوافر الموارد عبر الدراسات.

تختلف النتائج أيضاً، مما يعكس التركيز المتميز للدراسات. وجد حسن وآخرون (2023) تأثيراً إيجابياً كبيراً لإدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما حدد صالح وآخرون (2021) العوامل القانونية والإدارية كمفتاح لأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة اليمنية، مع عدم وجود تأثير للعوامل المالية. يؤكد لعروسي (2021) على أهمية الإدارة المنهجية للمخاطر لاستقرار الشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما يسلط الطائي وسليمان (2019) الضوء على الاحترافية في استخدام المعلومات كاستراتيجية للحد من المخاطر. أفاد الشهري والقحطاني (2024) بوجود علاقة سلبية بين جائحة كوفيد-19 ومخاطر الائتمان وربحية الشركات السعودية. وأشار (Du et al. (2023) إلى الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على ربحية الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي خففها التمويل الخارجي. وأكد (Troise et al. (2022) دور التقنيات الرقمية في تعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما أكد (Erol and Atmaca (2016) على أهمية تجنب الديون وإدارة التدفق النقدي. وأكد (Alnafisa (2025) و (Aoun (2023) على أهمية الاستراتيجيات التكيفية وتحديد المخاطر، على التوالي، لتعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتعكس هذه النتائج المتنوعة السياقات والمتغيرات الفريدة للدراسات.

وتسلط الاختلافات في التوصيات الضوء على تنوع أولويات الدراسات. ويدعو حسن وآخرون (2023) إلى دمج إدارة المخاطر المالية في هياكل الشركات الصغيرة والمتوسطة واعتماد التمويل الرقمي. ويقترح صالح وآخرون (2021) معالجة العوائق القانونية والإدارية، بينما يوصي

لعروسي (2021) بوضع خطط للتدريب وإدارة المخاطر. يؤكد الطائي وسليمان (2019) على أهمية التعامل الاحترافي مع المعلومات، ويدعو الشهري والقحطاني (2024) إلى مراجعة آليات تخفيف المخاطر. ويقترح (2023) Du et al. التمويل الخارجي والابتكار التكنولوجي، ويدعو (2022) Troise et al. إلى تطوير القدرات الرقمية، ويوصي (2016) Erol and Atmaca باستراتيجيات مالية استباقية. ويقترح (2025) Alnafisa المرونة والأدوات الرقمية، بينما يحث (2023) Aoun على إدارة فعّالة للمخاطر ودعم السياسات. وتؤكد هذه التوصيات، المصممة خصيصاً لنتائج كل دراسة وسياقها، على التنوع في معالجة تحديات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات، بدءاً من الحلول المالية وصولاً إلى الحلول التشغيلية والتكنولوجية.

المزايا والفرص ونقاط القوة:

تقدم الدراسات مجتمعةً مزايا هامة من خلال تناولها جوانب أساسية لإدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة وأدائها خلال الأزمات الاقتصادية، مما يساهم في تقديم رؤى قيّمة للمجالين الأكاديمي والعملي. يقدم حسن وآخرون (2023) دراسةً مركّزة لإدارة المخاطر المالية، مُقدّمين رابطاً واضحاً بالأداء المالي، وهو أمرٌ بالغ الأهمية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى تحسين عوائدها في أسواق مستقرة مثل مصر. يُعزز استخدام تحليلات الانحدار الدقة الإحصائية للدراسة، مُوفراً أساساً قوياً لفهم العلاقات بين المتغيرات. تتميز دراسة صالح وآخرون (2021) بنطاقها الطموح في بيئة اليمن الصعبة، حيث تستفيد من عينة كبيرة وأساليب إحصائية متقدمة مثل نمذجة المعادلات الهيكلية للكشف عن العوامل غير المالية التي تؤثر على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة. يُتيح هذا النهج فرصاً لمزيد من البحث في الاقتصادات النامية، حيث تُشكّل ندرة البيانات عائقاً شائعاً. يضمن تركيز الدراسات على السياقات الواقعية أهميتها لمديري الشركات الصغيرة والمتوسطة وصانعي السياسات الذين يُواجهون الاضطرابات الاقتصادية.

تتجلى نقاط القوة المنهجية في العديد من الدراسات. يستفيد لعروسي (2021) من نهج دراسة الحالة الخاص به، حيث يوفر رؤى متعمقة حول ممارسات إدارة المخاطر داخل شركة صغيرة ومتوسطة محددة، وهو أمر قيم للممارسين الذين يبحثون عن تطبيقات عملية. يقدم الطائي وسليمان (2019) نموذج InfoQual المبتكر، والذي يوفر إطاراً جديداً للحد من المخاطر يمكن أن يلهم التطورات النظرية المستقبلية. يستفيد الشهري والقحطاني (2024) من تركيزهما على القطاع التجاري في المملكة العربية السعودية، بما يتماشى مع الأولويات الاقتصادية الوطنية ويقدم توصيات خاصة بالسياق. يقدم (2023) Du et al. منظوراً عالمياً، باستخدام SEM لتحليل عينة متنوعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز قابلية تطبيق الدراسة عبر الأنظمة الاقتصادية المختلفة. يوضح (2022) Troise et al. الدقة المنهجية من خلال PLS-SEM وفحوصات التحيز، مما يضمن نتائج موثوقة حول مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة. تسلط هذه النقاط القوية الضوء على قدرة الدراسات على الجمع بين الأساليب القوية والرؤى ذات الصلة بالسياق، مما يخلق فرصاً للبحث متعدد التخصصات.

تُقدّم الدراسات أيضاً فرصاً من خلال توصياتها العملية. يُقدّم (2016) Erol and Atmaca استراتيجيات عملية، مثل تجنب الديون وإدارة التدفقات النقدية، والتي تُطبّق مباشرة على

الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه أزمات مالية. يُشدد (2025) Alnafisa على الاستراتيجيات التكيفية والأدوات الرقمية، بما يتماشى مع الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط. يُقدم (2023) Aoun رؤى ذات صلة بالسياسات في بيئة لبنان المعرضة للأزمات، ويدعو إلى تحديد المخاطر لتعزيز القدرة على التكيف، الأمر الذي يُمكن أن يُفيد برامج الدعم الحكومي. تُتيح توصيات حسن وآخرون (2023) بشأن التمويل الرقمي والمعايير المهنية آفاقاً للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحديث عملياتها. يُشير صالح وآخرون (2021) إلى معالجة العوائق القانونية والإدارية، مما يُتيح فرصاً لإصلاحات السياسات في الاقتصادات النامية. تُمهّد هذه الرؤى العملية سُبلاً للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحسين قدرتها على التكيف، ولصانعي السياسات لتصميم تدخلات مُستهدفة، مما يُعزز أثر الدراسات على أرض الواقع.

يُعدّ تنوّع السياقات الجغرافية والاقتصادية نقطة قوة رئيسية. يتناول صالح وآخرون (2021) و(2023) Aoun المناطق المعرضة للأزمات (اليمن ولبنان)، مقدمين رؤى نادرة حول أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل الظروف القاسية. يركز الشهري والقحطاني (2024) و(2025) Alnafisa على الشرق الأوسط، بما يتماشى مع جهود التنوع الاقتصادي الإقليمي مثل رؤية المملكة العربية السعودية 2030. يقدم (2016) Erol and Atmaca و Troise et al. (2022) وجهات نظر من تركيا وإيطاليا على التوالي، مما يثري الخطاب العالمي حول مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة. يربط (2023) Du et al. هذه الرؤى الإقليمية بمنظور عالمي، مسلطين الضوء على التحديات العالمية مثل الوصول إلى التمويل. يخلق هذا التنوع الجغرافي فرصاً للدراسات المقارنة، مما يسمح للباحثين بتحديد القواسم المشتركة والاختلافات في ممارسات إدارة مخاطر الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر الأنظمة الاقتصادية المتنوعة، مما يعزز فهمًا أكثر شمولاً لهذا المجال.

وأخيراً، فإن توافق الدراسات مع القضايا المعاصرة يعزز أهميتها. (2023) Du et al.، والشهري والقحطاني (2024)، و(2025) Alnafisa يتناولون جائحة كوفيد-19، وهي أزمة عالمية حاسمة، ويقدمون رؤى في الوقت المناسب حول استراتيجيات بقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. يركز (2022) Troise et al. على التحول الرقمي والمرونة، مما يعكس الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا في بيئات التقلب والتعقيد والتقلب. يؤكد حسن وآخرون (2023) ولعروسي (2021) على دور إدارة المخاطر في الاستقرار المالي، وهو مصدر قلق دائم للشركات الصغيرة والمتوسطة. يقدم الطائي وسليمان (2019) و (2023) Aoun أطر عمل مبتكرة وتحليلات خاصة بالسياق، مما يخلق فرصاً للتقدم النظري. إن تركيز الدراسات على القضايا الملحة مثل الأزمات والتكنولوجيا والمرونة يجعلها مساهمات قيمة في الأدبيات، مع إمكانية التأثير على كل من البحث الأكاديمي والاستراتيجيات العملية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتنقل في المناظر الطبيعية الاقتصادية المضطربة.

أوجه التشابه في الغرض والمنهجية والنتائج:

تشترك الدراسات في هدف مشترك يتمثل في استكشاف كيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة مع التحديات الاقتصادية، مع التركيز على إدارة المخاطر والأداء. يهدف كل من حسن وآخرون (2023)، ولعروسي (2021)، والطائي وسليمان (2019)، و (2023) Aoun صراحةً إلى تقييم دور إدارة المخاطر في تعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة أو أدائها خلال الأزمات، سواء كانت مالية أو تشغيلية أو اقتصادية. يوسع صالح وآخرون (2021) و Alnafisa (2025) نطاق هذا التركيز ليشمل عوامل الأداء واستراتيجيات البقاء، على التوالي، مع التركيز على آثار الأزمة. ويستهدف الشهري والقحطاني (2024) و (2023) Du et al. آثار جائحة كوفيد-19، بما يتماشى مع الهدف الموجه نحو الأزمات المتمثل في فهم استجابات الشركات الصغيرة والمتوسطة للصدمات الخارجية. ويركز كل من (2016) Erol and Atmaca و Troise (2022) et al. على الاستراتيجيات الوقائية والمرونة على التوالي، لكن كلاهما يهدف إلى تحسين نتائج الشركات الصغيرة والمتوسطة في البيئات المضطربة. يعكس هذا التركيز المشترك على إدارة الأزمات والمرونة اهتمامًا موحدًا بدعم استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياقات متنوعة.

منهجياً، تتبنى الدراسات بشكل أساسي نهجاً تحليلياً وصفيًا، مع التركيز على جمع البيانات الكمية من خلال الاستبيانات. يستخدم حسن وآخرون (2023)، ولعروسي (2021)، والشهري والقحطاني (2024)، و (2023) Du et al. و (2025) Alnafisa، و (2023) Aoun استبيانات منظمة تم تحليلها باستخدام برنامج SPSS، مع التركيز على استجابات مقياس ليكرت لقياس التصورات. يعتمد صالح وآخرون (2021)، والطائي وسليمان (2019)، و Troise (2022) et al. أيضاً على الاستبيانات ولكنهم يستخدمون تقنيات متقدمة مثل نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) أو PLS-SEM، مما يعكس التزاماً مشتركاً بالدقة الإحصائية. يستخدم Erol and Atmaca (2016) and استطلاعات وجهاً لوجه مع تحليلات التردد وتحليل التباين، بما يتماشى مع التركيز الوصفي للدراسات الأخرى. إن الاعتماد على البيانات الأولية، والتي غالباً ما تكون مدعومة بمراجعات الأدبيات الثانوية، كما هو موضح في العروسي (2021) وصالح وآخرون (2021)، يؤكد على استراتيجية منهجية مشتركة لدمج الرؤى التجريبية والنظرية.

تتشابه الدراسات أيضاً في تركيزها على الشركات الصغيرة والمتوسطة من حيث مجتمعتها وعينتها، على الرغم من اختلاف السياقات. تستهدف دراسات حسن وآخرون (2023)، وصالح وآخرون (2021)، ولعروسي (2021)، والطائي وسليمان (2019)، و (2023) Du et al. و (2016) Erol and Atmaca، و (2022) Troise et al. و (2025) Alnafisa، و (2023) Aoun أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة أو مديريها أو موظفيها، مما يعكس التركيز على وجهات نظر صانعي القرار. تختلف دراسات الشهري والقحطاني (2024) قليلاً من خلال التركيز على الشركات التجارية، لكن عينتهم تشمل أدواراً مالية مشابهة لأصحاب المصلحة في الشركات الصغيرة والمتوسطة. تتراوح أحجام العينات بين الصغيرة (على سبيل المثال، 35 في دراسة لعروسي، 2021) والأكبر (على سبيل المثال، 394 في دراسة صالح وآخرون، 2021)، ولكن جميع الدراسات تهدف إلى تمثيل فئات الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بها، والتي غالباً ما

تكون مقيدة بتحديات سياقية مثل توافر البيانات أو عدم استقرارها. يضمن هذا التركيز المشترك على الشركات الصغيرة والمتوسطة الصلة بقطاع اقتصادي حيوي في مختلف المناطق.

تسلط النتائج في جميع الدراسات الضوء باستمرار على أهمية الاستراتيجيات الاستباقية لمرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وجد حسن وآخرون (2023)، ولعروسي (2021)، و Aoun (2023) أن الإدارة الفعالة للمخاطر تعزز الأداء المالي أو الاستقرار. يؤكد صالح وآخرون (2021) و Alnafisa (2025) على الاستراتيجيات التكيفية، مثل معالجة العوائق القانونية أو الاستفادة من التكنولوجيا، كمفتاح لبقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. يؤكد الطائي وسليمان (2019) و Erol and Atmaca (2016) على أهمية جودة المعلومات والإدارة المالية في الحد من المخاطر. ويؤكد Du et al. (2023) والشهري والقحطاني (2024) الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، لكنهم يسلطون الضوء على الدعم الخارجي وتخفيف المخاطر كاستجابات حاسمة. ويتوافق Troise et al. (2022) مع هذه النتائج من خلال إظهار دور المرونة الرقمية في الأداء. وتؤكد هذه النتائج مجتمعة أن التدخلات الاستراتيجية، سواء كانت تركز على المخاطر أو تكيفية، ضرورية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه الأزمات.

تتفق التوصيات الواردة في الدراسات حول تعزيز قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم السياسات. ويدعو حسن وآخرون (2023) ولعروسي (2021) و Aoun (2023) إلى التدريب وممارسات إدارة المخاطر المنظمة. ويقترح صالح وآخرون (2021) و Alnafisa (2025) إصلاحات في السياسات وتبني التكنولوجيا لدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. يُوصي الطائي وسليمان (2019) بالتعامل الاحترافي مع المعلومات، بينما يقترح Erol and Atmaca (2016) الحذر المالي. ويُشدد Du et al. (2023) و Troise et al. (2022) على التمويل الخارجي والتحول الرقمي، على التوالي، كاستراتيجيتين للمرونة. ويدعو الشهري والقحطاني (2024) إلى مراجعة آليات تخفيف المخاطر. وتعكس هذه التوصيات المشتركة إجماعاً على الحاجة إلى بناء القدرات، والتكامل التكنولوجي، والسياسات الداعمة لتعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الأزمات الاقتصادية، مما يُوفر مجموعة متماسكة من الرؤى العملية للجهات المعنية.

2.4.3. ربط الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:

يجد البحث الحالي، الذي يدرس تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، توافقاً كبيراً مع الدراسات التي أجراها حسن وآخرون (2023)، ولعروسي (2021)، و Aoun (2023)، حيث يتناولون بشكل مباشر دور إدارة المخاطر في تعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال التحديات الاقتصادية. يركز حسن وآخرون (2023) على تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي في الشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية، مما يوفر إطاراً كمياً قوياً باستخدام تحليلات الانحدار التي يمكن للدراسة الحالية تكييفها لقياس بُعد عدم الاستقرار المالي للأزمات الاقتصادية. يقدم لعروسي (2021) دراسة حالة لإدارة المخاطر في شركة صغيرة ومتوسطة جزائرية، مع التركيز على توقع المخاطر والسيطرة عليها بشكل منهجي، مما يُفيد الاستكشاف النوعي للبحث الحالي لممارسات إدارة المخاطر.

يبحث (Aoun (2023) في تحديد المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة اللبنانية في خضم الأزمات، مقدماً رؤى حول بناء المرونة، والتي يمكن أن تُرشد تحليل الدراسة الحالية لاستجابات إدارة المخاطر للصدمات الاقتصادية الكلية. من خلال دمج نتائج هذه الدراسات، يمكن للبحث الحالي تطوير استبيان شامل لتقييم استراتيجيات إدارة المخاطر عبر أبعادها الأربعة - عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، وتغيرات السياسات، والصدمات الاقتصادية الكلية - مع تناول السياق الاقتصادي الفريد للرياض الذي شكلته رؤية 2030.

يقدم صالح وآخرون (2021) و (Alnafisa (2025 وجهات نظر قيّمة حول أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على البقاء في سياقات الشرق الأوسط المعرضة للأزمات، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتركيز البحث الحالي على الرياض. يستكشف صالح وآخرون (2021) العوامل غير المالية، مثل العوائق القانونية والإدارية التي تؤثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة اليمنية، باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية للكشف عن محركات الأداء. يمكن لهذا النهج أن يُثري منهجية الدراسة الحالية من خلال دمج تحليل العوامل الاستكشافية لتحديد العوامل السياقية المؤثرة على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة السعودية. تدرس دراسة (Alnafisa (2025 تأثير جائحة كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط، مُسلطة الضوء على استراتيجيات تكيفية مثل اعتماد الأدوات الرقمية، والتي تتوافق مع اهتمام البحث الحالي بكيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة مع تقلبات السوق. يمكن للدراسة الحالية البناء على هذه الاستراتيجيات من خلال توسيع نطاق استطلاعها ليشمل أسئلة حول التأثيرات القانونية والتكنولوجية، مما يضمن فهماً أوسع لممارسات إدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، تُقدّم العينة الكبيرة التي استخدمها صالح وآخرون (2021) والتركيز الإقليمي لدراسات (Alnafisa (2025 دروساً لتحقيق التمثيل في مجتمع الشركات الصغيرة والمتوسطة المتنوع في الرياض والبالغ عدده 1,841,277 عاملاً، مما يُعزز إمكانية تعميم النتائج.

يُساهم كل من الطائي وسليمان (2019) و (Troise et al. (2022 بأطر عمل مبتكرة يُمكن للبحث الحالي الاستفادة منها لإثراء رؤاه النظرية والعملية. يقدم الطائي وسليمان (2019) نموذج InfoQual للحد من المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالموصل، مع التركيز على الاحترافية في استخدام المعلومات. يمكن لهذا النموذج أن يُثري الإطار النظري للدراسة الحالية من خلال دمج جودة المعلومات كعامل في إدارة المخاطر، وخاصةً فيما يتعلق بالتغيرات في السياسات واللوائح، حيث تكون المعلومات الدقيقة بالغة الأهمية. يركز (Troise et al. (2022 على المرونة التنظيمية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية، وربط قدرات التكنولوجيا الرقمية بالأداء في بيئات VUCA. يوفر استخدامهم لنمذجة المعادلات الهيكلية الجزئية للمربعات الصغرى (PLS-SEM) نهجاً تحليلياً متطوراً يمكن للبحث الحالي اعتماده لاختبار الارتباطات بين الأزمات الاقتصادية وممارسات إدارة المخاطر. من خلال البناء على هذه الدراسات، يمكن للبحث الحالي استكشاف كيف تعزز الأدوات الرقمية وجودة المعلومات مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، وخاصةً في الاستجابة لتقلبات السوق والصدمات الاقتصادية الكلية، بما يتماشى مع أهداف التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية.

يتناول الشهري والقحطاني (2024) و Du et al. (2023) التأثيرات الخاصة بالأزمات، وخاصةً جائحة كوفيد-19، والتي تتوافق مع دراسة البحث الحالي للأزمات الاقتصادية. يحل الشهري والقحطاني (2024) آثار جائحة كوفيد-19 ومخاطر الائتمان التجاري على الشركات التجارية السعودية، ويحددان وجود علاقة سلبية مع الربحية. يوفر تركيزهما على السياق السعودي رابطاً مباشراً للدراسة الحالية، والتي يمكن أن تتضمن أسئلة مماثلة حول مخاطر الائتمان ضمن استبيانها لتقييم عدم الاستقرار المالي. يقدم Du et al. (2023) منظوراً عالمياً حول تأثير جائحة كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع تسليط الضوء على دور التمويل الخارجي في المرونة، والذي تم تحليله من خلال نمذجة المعادلات الهيكلية. يمكن أن يستفيد البحث الحالي من الرؤى العالمية ل Du et al. (2023) من خلال مقارنة استجابات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض للاتجاهات الدولية، مما يضمن منظوراً أوسع لاستراتيجيات إدارة المخاطر. إن تركيز الدراستين على المخاطر المرتبطة بالأزمات يسمح للبحث الحالي بصقل فرضياته، لا سيما تلك التي تربط عدم الاستقرار المالي والصدمات الاقتصادية الكلية بفعالية إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرياض.

يقدم Erol and Atmaca (2016) استراتيجيات عملية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه أزمات مالية، ويمكن للبحث الحالي تطبيقها على تحليله لإدارة المخاطر في الرياض. تحدد دراستهما في منطقة TR22 بتركيز تجنب الديون وإدارة التدفقات النقدية كإجراءات وقائية رئيسية، والتي تم تحليلها من خلال اختبارات التكرار وتحليل التباين. تنطبق هذه النتائج بشكل مباشر على استكشاف الدراسة الحالية لعدم الاستقرار المالي، مما يتيح تطوير بنود استبيان لتقييم ممارسات الإدارة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة أثناء الأزمات. يقدم تركيز Erol and Atmaca (2016) على الاستبيانات المباشرة درساً منهجياً لضمان جودة استجابة عالية، والذي يمكن للبحث الحالي تكيفه باستخدام الاستبيانات الإلكترونية مع عمليات تحقق دقيقة، كما هو مخطط له مع نماذج جوجل. بالاستفادة من الرؤى العملية ل Erol and Atmaca (2016)، يمكن للدراسة الحالية تقديم توصيات عملية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، مثل إعطاء الأولوية لإدارة السيولة، مع معالجة قيود تركيزها الإقليمي من خلال توسيع النطاق ليشمل عينة أكبر وأكثر تنوعاً.

توفر نقاط القوة الجماعية لهذه الدراسات أساساً متيناً للبحث الحالي لمعالجة ثغراته وتعزيز مساهماته. يقدم حسن وآخرون (2023)، و Aoun (2023)، ولعروسي (2021) أطراً مفصلة لإدارة المخاطر يمكن للدراسة الحالية تلخيصها في نموذج نظري شامل، يجمع بين نظرية الطوارئ، والنظرة القائمة على الموارد، والنظرية المؤسسية لتحليل سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. يسلط صالح وآخرون (2021) و Alnafisa (2025) الضوء على أهمية العوامل السياقية، والتي يمكن للبحث الحالي معالجتها من خلال تصميم استبيان لالتقاط التأثيرات الخاصة بالسعودية مثل سياسات رؤية 2030. الدقة المنهجية ل صالح وآخرون. ألهمت دراسات صالح وآخرون (2021) و Troise et al. (2022)، و Du et al. (2023) الدراسة الحالية لاستخدام برنامج SPSS في التحليلات الوصفية والارتباطية، مما يضمن متانة

إحصائية. ومع ذلك، يجب على البحث الحالي التغلب على صغر حجم العينة كما في دراسة لعروسي (2021) والشهري والقحطاني (2024) من خلال الاستفادة من معادلة كريججي ومورغان (1970) لتحديد حجم عينة مناسب من سكان الرياض الكبير، مما يعزز التمثيل.

للبناء على هذه الدراسات، يمكن للبحث الحالي دمج رؤاهم المتنوعة في نهج متعدد الأساليب يوازن بين الدقة الكمية والعمق النوعي. يمكن لنموذج InfoQual الذي وضعه الطائي وسليمان (2019) وإطار عمل المرونة الذي وضعه Troise et al. (2022) إثراء المنظور النظري، بينما تُثري الاستراتيجيات العملية التي وضعها Erol and Atmaca (2016) والمناهج التكيفية التي وضعتها Alnafisa (2025) تصميم الاستبيان. يمكن للدراسة الحالية معالجة القيود الإقليمية التي وضعها صالح وآخرون (2021)، وAoun (2023)، وErol and Atmaca (2016) من خلال التركيز على الرياض كحالة مقارنة في منطقة الشرق الأوسط، مما يُسهم في تعزيز الأدبيات الإقليمية. ومن خلال دمج المنظور العالمي الذي وضعه Du et al. (2023) ونتائج الشهري والقحطاني الخاصة بالسعودية (2024)، يمكن للبحث تحديد موقع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض ضمن السياقين المحلي والدولي. وفي نهاية المطاف، تستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسات من خلال تبني منهجياتها، وتحسين أطرها، ومعالجة فجواتها، وضمان تحليل شامل لكيفية تشكيل الأزمات الاقتصادية لإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، مع الآثار المترتبة على السياسات والممارسة.

2.5. الإطار النظري:

2.5.1. الإطار النظري للأزمات الاقتصادية:

2.5.2. الإطار النظري لإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

2.5.3. الإطار النظري لتأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

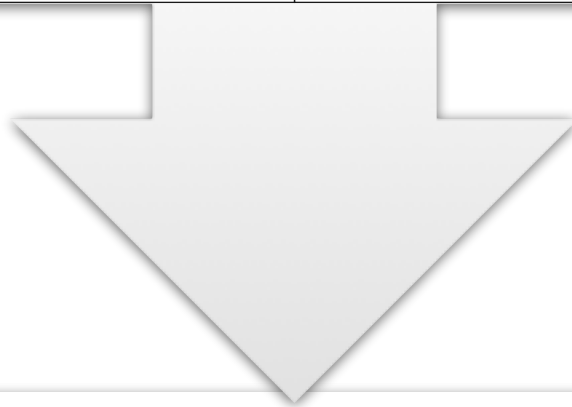
3.1. المقدمة:

يُحدد الفصل الثالث من هذا البحث المنهجية المُصممة للتحقيق الشامل في تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. تعتمد الدراسة نهجاً مُختلطاً، يجمع بين المنهجيات الكمية والنوعية لتحقيق فهم مُحكم لمشكلة البحث. يتضمن الجانب الكمي استخدام استبيان مُهيكل لجمع البيانات الرقمية من المشاركين، ورصد آرائهم ومواقفهم وتجاربهم المتعلقة بكيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة. يُمكن هذا النهج من جمع بيانات قابلة للقياس لتحديد الأنماط والارتباطات. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن الجانب النوعي مراجعة شاملة للأدبيات السابقة وإطاراً نظرياً، مما يُوفر معاً أساساً مفاهيمياً لفهم متغيرات البحث - الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر - وعلاقاتها المتبادلة. من خلال الجمع بين هذه المنهجيات، تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل شامل يدمج البيانات التجريبية مع الرؤى النظرية، مما يضمن استكشافاً شاملاً لمشكلة البحث.

يستخدم البحث منهجاً تحليلياً وصفيّاً ارتباطياً لدراسة الاتجاهات العامة في استجابات المشاركين، مع تحليل العلاقات بين المتغير المستقل (الأزمات الاقتصادية، بأبعادها المتمثلة في عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية) والمتغير التابع (إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة). تُسهّل هذه الطريقة تحديد الارتباطات بين هذه العوامل، مما يُتيح فهماً أعمق لكيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر. يبدأ الفصل بعرض نموذج مُفصّل لمتغيرات البحث، مُعرّفاً كل متغير وأبعاده بوضوح، وذلك لوضع إطار عمل متين للدراسة. ثم يصف الفصل مجتمع البحث وعينته، موضحاً عملية اختيار العينة والعوامل المؤثرة في هذه الاختيارات. بالإضافة إلى ذلك، يُفصّل الفصل خطوات جمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك الأدوات والإجراءات المُستخدمة لجمع البيانات ومعالجتها. وأخيراً، يتناول الفصل قيود الدراسة وحدودها، مُوضحاً نطاق النتائج وقابليتها للتعميم لضمان عملية بحث شفافة ومركزة.

3.2. تصميم البحث:

4. صدمات الاقتصاد الكلي • صدمات الاقتصاد الكلي هي تغيرات اقتصادية واسعة النطاق، مثل التضخم أو انخفاض قيمة العملة، مما يرفع التكاليف ويعقد تخطيط الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض خلال الأزمات. المتغير التابع: إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة	3. تغييرات السياسات واللوائح • تغييرات السياسات واللوائح هي إجراءات حكومية، مثل التحولات الضريبية أو القواعد الجديدة، والتي تغير الاستراتيجيات التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض خلال الأزمات الاقتصادية.	2. تقلبات السوق • ينطوي تقلب السوق على تغيرات غير متوقعة، مثل تقلبات الطلب أو مشاكل سلسلة التوريد، مما يؤدي إلى تعطيل مبيعات الشركات الصغيرة والمتوسطة وعملياتها في الرياض خلال الأزمات.	1. عدم الاستقرار المالي • يشير عدم الاستقرار المالي إلى محدودية الوصول إلى التمويل، مثل نقص السيولة أو قيود الائتمان، مما يؤثر على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على العمل خلال الأزمات الاقتصادية في الرياض.
--	---	--	--



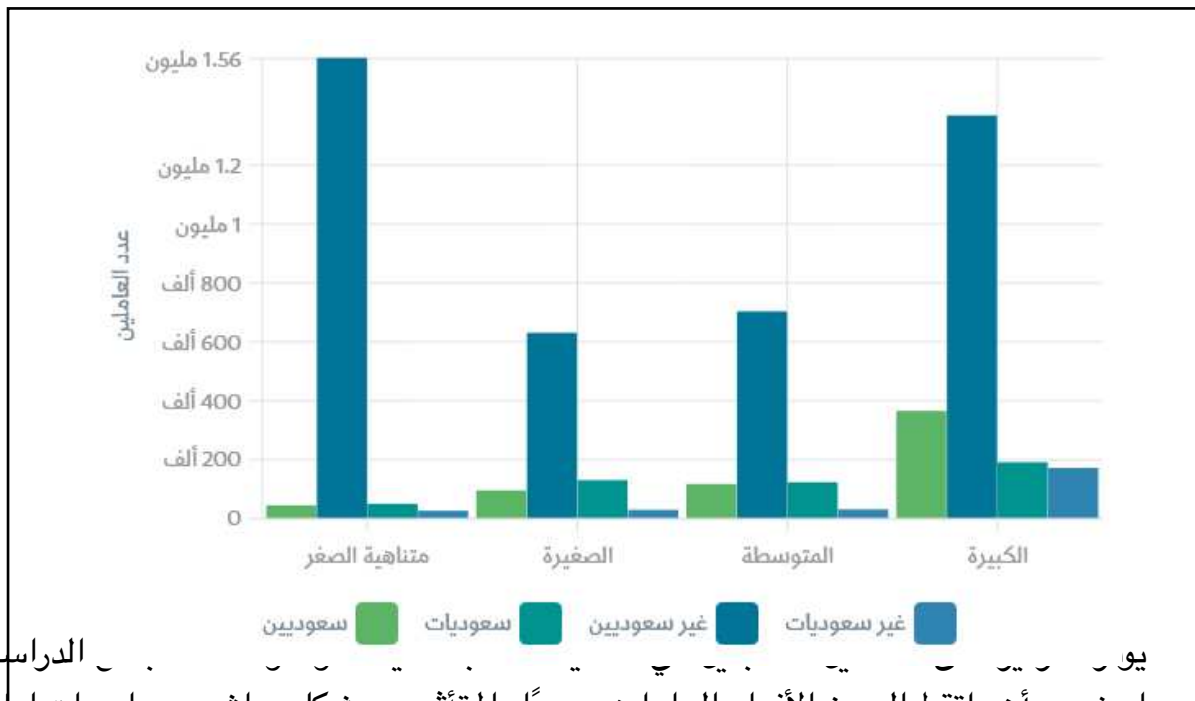
إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الاستراتيجيات والعمليات التي تستخدمها هذه المنشآت في الرياض لتحديد وتقييم وتخفيف المخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية. وتشمل التخطيط والإجراءات اللازمة لضمان مرونة الأعمال واستمراريتها.

تُشير إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الاستراتيجيات والعمليات التي تستخدمها هذه المنشآت في الرياض لتحديد وتقييم وتخفيف المخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية. وتشمل التخطيط والإجراءات اللازمة لضمان مرونة الأعمال واستمراريتها.

الشكل (1-3) نموذج تصميم متغيرات البحث

3.3. مجتمع البحث:

بحسب التقرير الصادر عن أطلس الأعمال في المنشآت السعودية لعام 2024 يشمل مجتمع البحث في هذه الدراسة جميع العاملين، سعوديين وغير سعوديين، في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنطقة الرياض، بما في ذلك الذكور والإناث المسجلين في التأمينات الاجتماعية. يمثل هذا المجتمع، الذي يبلغ إجماليه 1,841,277 فرداً، مجموعة متنوعة من الموظفين العاملين في مركز اقتصادي ديناميكي محوري في جهود التنويع الاقتصادي لرؤية المملكة العربية السعودية 2030. تغطي المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض قطاعات متنوعة، مثل تجارة التجزئة والتصنيع والخدمات، وهي حيوية للنمو الاقتصادي في المنطقة، حيث تساهم بشكل كبير في التوظيف والابتكار. يضمن إشراك كل من العمال السعوديين وغير السعوديين تمثيلاً شاملاً للقوى العاملة، مما يعكس الطبيعة متعددة الثقافات لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض، حيث يتعاون الوافدون والسكان المحليون في بيئة أعمال تنافسية ومتطورة تتأثر بالآزمات الاقتصادية (أطلس الأعمال في منشآت، 2024). والشكل التالي يوضح المزيد من التفاصيل:



يوضح الشكل التالي توزيع مجتمع البحث حسب حجم المنشأة ونوعيتها. كما يوضح الشكل التالي توزيع مجتمع البحث حسب حجم المنشأة ونوعيتها. مما يضمن أن يلتقط البحث الأفراد العاملين رسمياً والمتأثرين بشكل مباشر بممارسات إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات الاقتصادية. يوفر العدد الكبير من السكان، البالغ 1,841,277 نسمة، قاعدة فعّالة للعينات، مما يسمح للدراسة باستكشاف وجهات نظر متنوعة حول كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية - التي تتسم بعدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، وتغيرات السياسات، والصدمات الاقتصادية الكلية - على استراتيجيات إدارة المخاطر. ومن خلال استهداف هذه الفئة تحديداً في الرياض، يتوافق البحث مع السياق المحلي، ويعالج التحديات الفريدة التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة تتأثر بتقلبات أسعار النفط والإصلاحات الاقتصادية الوطنية، مما يضمن ملاءمة النتائج وتطبيقها على أهداف الدراسة (أطلس الأعمال في منشآت، 2024).

3.4. خصائص العينة:

يعتمد البحث على أسلوب أخذ عينة عشوائية بسيطة لاختيار المشاركين من مجتمع يضم 1,841,277 عاملاً في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنطقة الرياض، مما يضمن تمثيل العينة للمجتمع الأوسع وإمكانية تعميم النتائج عليه. تضمن هذه الطريقة عملية اختيار محايدة، حيث يتمتع كل عامل - بغض النظر عن جنسه أو جنسيته أو أي خصائص أخرى - بفرصة متساوية في المشاركة. تشمل العينة مزيجاً متوازناً من الذكور والإناث، بالإضافة إلى عمال سعوديين وغير سعوديين، مما يعكس تنوع القوى العاملة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالرياض. يُعد هذا التنوع بالغ الأهمية، إذ يعكس وجهات النظر والتجارب المتنوعة للموظفين الذين يتعاملون مع الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على ممارسات إدارة المخاطر. ومن خلال ضمان تمثيل حقيقي للسكان، تُمكن العينة الدراسة من استخلاص استنتاجات موثوقة حول كيفية استجابة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض للاضطرابات الاقتصادية، مثل عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، وتغيرات السياسات، والصدمات الاقتصادية الكلية.

تلعب الخصائص الديموغرافية للعينة - الجنس والعمر والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة - دوراً مهماً في تشكيل نتائج البحث. قد يؤثر الجنس على تصورات المخاطر، حيث يُعطي الذكور والإناث الأولوية لاستراتيجيات مختلفة لإدارة المخاطر بناءً على أدوارهم أو تجاربهم داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة. يؤثر العمر على القدرة على التكيف مع الأزمات الاقتصادية، حيث قد يتبنى العمال الأصغر سناً مناهج مبتكرة لتخفيف المخاطر، بينما قد يعتمد العمال الأكبر سناً على استراتيجيات قائمة على الخبرة. يؤثر المستوى التعليمي على القدرة على فهم وتنفيذ أطر إدارة المخاطر المعقدة، حيث يُحتمل أن يُساهم الأفراد ذوو التعليم العالي في استجابات أكثر تطوراً. تؤثر سنوات الخبرة على المعرفة العملية في التعامل مع التحديات الاقتصادية، حيث قد يُقدم الموظفون المخضرمون رؤى حول ممارسات إدارة المخاطر الفعالة المستمدة من الأزمات السابقة. من خلال دمج هذه المتغيرات الديموغرافية، يمكن للدراسة تحليل كيفية توسطها في العلاقة بين الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر، مما يوفر فهماً دقيقاً لتأثيرها على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض.

3.5. محددات حجم العينة:

سيختار البحث عينة عشوائية بسيطة واحدة من مجتمع البحث الأوسع، والذي يتكون من 1,841,277 عاملاً في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنطقة الرياض، ويشمل موظفين سعوديين وغير سعوديين مسجلين في التأمينات الاجتماعية. تضمن طريقة أخذ العينات هذه تكافؤ فرص الاختيار لجميع العاملين، مما يعزز عينة تمثيلية وغير متحيزة، مما يسمح بتعميم نتائج الدراسة حول تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر على جميع السكان. سيتم تحديد حجم العينة باستخدام معادلة (Krejcie and Morgan (1970، وهي صيغة معترف بها على نطاق واسع لحساب أحجام العينات المناسبة في الأبحاث التي تشمل مجتمعات سكانية كبيرة. يضمن هذا النهج أن تكون العينة كبيرة بما يكفي لتحقيق الموثوقية الإحصائية، مع الحفاظ على سهولة جمع

البيانات وتحليلها، مع مراعاة وجهات النظر المتنوعة للعاملين والعاملات، بالإضافة إلى الموظفين السعوديين وغير السعوديين، ضمن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحيوي في الرياض. والجدول التالي المستمد من أطلس الأعمال في منشآت (2024) يبين تفاصيل العاملين تبعاً للجنس والجنسية وحجم المنشأة:

الجدول (1-3) تفاصيل عدد العاملين في الرياض بالأرقام وفقاً للجنس والجنسية وحجم المنشأة

حجم المنشأة	الجنسية	الجنس	عدد العاملين
الصغيرة	سعوديين	ذكر	93,074
الصغيرة	غير سعوديين	ذكر	628,094
الصغيرة	سعوديات	أنثى	127,915
الصغيرة	غير سعوديات	أنثى	27,078
المتوسطة	سعوديين	ذكر	114,904
المتوسطة	غير سعوديين	ذكر	700,721
المتوسطة	سعوديات	أنثى	120,740
المتوسطة	غير سعوديات	أنثى	28,751
المجموع			1,841,277

كما أوضح Bukhari (2021)، تُستخدم معادلة Krejcie and Morgan (1970) لتحديد حجم عينة صالح إحصائياً بناءً على حجم المجتمع ومستوى الثقة وهامش الخطأ وتوزيع الاستجابة المتوقع. تُبسّط هذه الصيغة عملية حساب حجم العينة من خلال توفير جدول أو معادلة موحدة توازن بين الدقة والجدوى، مما يجعلها مناسبة بشكل خاص للدراسات مثل هذه الدراسة، حيث يكون المجتمع كبيراً ومتنوعاً. من خلال تطبيق هذه المعادلة، يضمن البحث أن يكون حجم العينة كافياً ليعكس الخصائص الديموغرافية - مثل الجنس والعمر والتحصيل التعليمي وسنوات الخبرة - التي قد تؤثر على تصورات العمال لممارسات إدارة المخاطر أثناء الأزمات الاقتصادية. تعزز هذه الدقة المنهجية قدرة الدراسة على استخلاص استنتاجات ذات مغزى حول كيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض مع تحديات مثل عدم الاستقرار المالي وتقلبات السوق وتغيرات السياسات والصدمات الاقتصادية الكلية، مما يضمن أن تكون النتائج موثوقة وقابلة للتطبيق على مجتمع الشركات الصغيرة والمتوسطة الأوسع في المنطقة.

وكما تم شرحه بالتفصيل في دراسة Bukhari (2021) فإن حجم العينة يتم حسابه باستخدام معادلة krejcie and morgan's (1970) يتم كالتالي:

$$s = \frac{N \times X^2 \times p \times q}{(N - 1) \times d^2 + X^2 \times p \times q}$$

حيث أن:

$$s = \text{حجم العينة المطلوب}$$

$$N = \text{حجم المجتمع}$$

$$X = (\text{المستوى ثقة } 95\%, \text{ فهو تقريباً } 1.96)$$

$$p = \text{نسبة السكان (عادة } 50\%)$$

$$(p - 1) = q$$

$$d = \text{هامش الخطأ (يفترض أنه } 5\%, \text{ أو } 0.05)$$

وعندما يتم التعويض في المعادلة نجد مايلي:

$$\frac{1,841,277 \times 1.96^2 \times 0.5 \times 0.5}{1,841,276 \times 0.05^2 + 1.96^2 \times 0.5 \times 0.5}$$

وبالتالي سوف يكون حجم العينة 384.08007496888 أي تحديداً 385 شخصاً، وبهذا فيجب أن يشارك 385 فرداً كحد أدنى في الاستبيان.

3.6. خطوات جمع البيانات وأدواتها:

سيُجرى جمع البيانات الأولية لهذا البحث باستخدام استبيان مُنظَّم، صُمم هذا الاستبيان لجمع بيانات شاملة، وينقسم إلى قسمين. يتكون القسم الأول من أربعة أسئلة ديموغرافية تتناول الجنس والعمر والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة، وهي عوامل بالغة الأهمية لتحليل كيفية تأثير هذه العوامل على تصورات إدارة المخاطر خلال الأزمات الاقتصادية. يتألف القسم الثاني من 30 عبارة، خمسة منها مخصصة لكل بُعد من الأبعاد الأربعة للمتغير المستقل - عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية - وعشرة عبارات تركز على المتغير التابع، وهو إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. جميع عبارات الاستبيان، البالغ عددها 30 عبارة، تستخدم مقياس ليكرت خماسي النقاط لضمان اتساق الإجابات، وجميع الأسئلة وعددها 34 سؤالاً إلزامية لتجنب الأخطاء أو البيانات المفقودة، مما يعزز موثوقية البيانات المجمعة.

لضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية، تتضمن عملية جمع البيانات الحصول على موافقة مستنيرة من جميع المشاركين قبل إكمال الاستبيان. يوضح نموذج الموافقة بوضوح أن المشاركة طوعية، ويمكن للمشاركين الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات. كما يُعلمهم بأن إجاباتهم ستساهم في البحث العلمي، وأنها سرية، وستُستخدم فقط لأغراض الدراسة. صُمم الاستبيان بحيث لا يستغرق إكماله أكثر من 30 دقيقة، مع مراعاة وقت المشاركين وضمان جمع بيانات شاملة. سيتم توزيع الاستبيان إلكترونياً على العينة المختارة، بالاستفادة من منصات الاستطلاعات الإلكترونية لنماذج Google لتسهيل جمع البيانات بكفاءة وتقليل التحديات اللوجستية. يضمن هذا النهج سهولة الوصول للقوى العاملة المتنوعة في قطاع المنشآت الصغيرة

والمتوسطة بالرياض، بما في ذلك الذكور والإناث، والعاملين السعوديين وغير السعوديين، ويسمح بتجميع البيانات وتحليلها بشكل منهجي.

بالإضافة إلى البيانات الأولية، سيجمع البحث بيانات ثانوية من خلال مراجعة شاملة للأدبيات السابقة. يتضمن ذلك جمع وتحليل الدراسات ذات الصلة من مصادر عربية وأجنبية تتناول الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ستوفر البيانات الثانوية أساساً نظرياً وتجريبياً، مما يساعد على وضع البيانات الأولية في سياقها الصحيح من خلال تحديد الاتجاهات والفجوات والرؤى المستمدة من البحوث السابقة. وستُستخدم قواعد البيانات الأكاديمية والمجلات والتقارير لتجميع هذه البيانات الثانوية، مما يضمن فهماً متيناً لمشكلة البحث. ومن خلال دمج البيانات الأولية من الاستبيان مع البيانات الثانوية من الأدبيات، تهدف الدراسة إلى إجراء تحليل شامل لكيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، من خلال الجمع بين الأدلة التجريبية والمعرفة العلمية الراسخة.

3.7. خطوات وأدوات التحليل الإحصائي:

يبدأ التحليل الإحصائي لهذا البحث بجمع البيانات الأولية من خلال استبيان مُنظم مُوزع عبر نماذج جوجل. بعد جمع الردود، تُصدّر إلى ملف إكسل للمعالجة الأولية. تخضع البيانات لعملية تنقية لمعالجة أي تناقضات، مثل الإدخالات المكررة، مما يضمن الدقة والموثوقية. خلال هذه المرحلة، تُرمز الردود غير الرقمية، مثل تلك المُستقاة من مقياس ليكرت الخماسي، ترميزاً رقمياً (من 1 لـ "أعارض بشدة" إلى 5 لـ "أوافق بشدة"). بعد ذلك، تُستورد مجموعة البيانات المُنقّاة والمُتملة رقمياً إلى برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإجراء تحليل إحصائي شامل. يضمن هذا النهج المنهجي إعداد البيانات لتحليل دقيق يُعالج أهداف البحث وفرضياته.

تركز الخطوة الأولى من التحليل الإحصائي على دراسة الخصائص الديموغرافية للعينة، والتي تشمل الجنس والعمر والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة، لفهم تأثيرها على نتائج البحث. باستخدام برنامج SPSS، سيتم توليد إحصاءات وصفية لتلخيص هذه الخصائص، بما في ذلك التكرارات والنسب المئوية لكل فئة. تُعرض النتائج في جدول موحد، مصحوباً بعروض مرئية مثل المخططات الدائرية لتوضيح توزيع المتغيرات الديموغرافية. سيبرز التعليق على النتائج كيف يُمكن لهذه الخصائص أن تُشكل تصورات المشاركين للأزمات الاقتصادية وممارسات إدارة المخاطر. على سبيل المثال، قد تؤثر الاختلافات في مستويات الخبرة على استراتيجيات تخفيف المخاطر، بينما يُمكن أن يؤثر المستوى التعليمي على فهم تغييرات السياسات. تُوفر هذه الخطوة فهماً أساسياً لتركيبية العينة وتأثيرها المحتمل على نتائج الدراسة.

تُقيّم الخطوة الثانية الاتساق الداخلي لعناصر الاستبيان الثلاثين باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وهو مقياس للموثوقية. سيتم استخدام برنامج SPSS لحساب معامل ألفا كرونباخ لكل عبارة على حدة، ثم تجميع العناصر الخمسة المقابلة لكل بُعد من أبعاد المتغير المستقل (عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية

(الكلية)، والعناصر العشرة للمتغير التابع (إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة)، وأخيراً للاستبيان بأكمله. سيتم عرض النتائج في جدول يوضح قيم ألفا كرونباخ، حيث تشير القيم التي تزيد عن 0.7 إلى موثوقية مقبولة. سيُفسر التعليق هذه النتائج، ويناقش مدى اتساق الاستبيان، ويحدد أي أبعاد أو عناصر قد تتطلب مزيداً من التدقيق. تضمن هذه الخطوة أن يكون الاستبيان أداة موثوقة لقياس العناصر قيد البحث، مما يعزز صحة التحليلات اللاحقة.

تتضمن الخطوة الثالثة الإجابة عن أسئلة البحث من خلال تحليل الآراء العامة للمشاركين في الاستبيان باستخدام إحصاءات وصفية مبنية على استجابات مقياس ليكرت الخماسي. سيحسب برنامج SPSS التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتباينات لكل بُعد من الأبعاد الأربعة للمتغير المستقل والمتغير التابع. سيجري التحليل بالتتابع، بدءاً بفحص كل بُعد (مثل متوسط الاستجابات لبنود عدم الاستقرار المالي)، ثم المتغير التابع، وصولاً إلى الاتجاه العام لآراء المشاركين. ستُعرض النتائج في جداول مفصلة، مع جدول نهائي يلخص متوسط المتوسطات لتسليط الضوء على الاتجاه العام. سيتم إنشاء رسوم بيانية تكرارية لتوضيح توزيعات الاستجابات لكل بُعد ومتغير. سيُفسر التعليق هذه النتائج، مُشيراً، على سبيل المثال، إلى ما إذا كان المشاركون يرون أن الصدمات الاقتصادية الكلية أكثر تأثيراً من تقلبات السوق. تُقدم هذه الخطوة نظرة عامة شاملة على تصورات المشاركين، وتمهد الطريق لاختبار الفرضيات.

الخطوة الرابعة والأخيرة: التحقق من صحة فرضيات البحث من خلال فحص الارتباطات بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون، المناسبة لعينة يتجاوز حجمها 30. سيُنشئ برنامج SPSS جدول مصفوفة ارتباط يعرض معاملات ارتباط بيرسون، التي تقيس قوة واتجاه العلاقات بين المتغيرات (مثلاً، بين عدم الاستقرار المالي وإدارة المخاطر). تشير الارتباطات المهمة ($p < 0.05$) إلى دعم الفرضيات، مثل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات السوق وممارسات إدارة المخاطر. سيُرفق بالجدول شرح للنتائج، مع تعليق يناقش آثار الارتباطات القوية أو الضعيفة أو غير المهمة. على سبيل المثال، قد يشير الارتباط القوي بين تغييرات السياسات وإدارة المخاطر إلى أن التحولات التنظيمية تؤثر بشدة على استراتيجيات إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. تختبر هذه الخطوة فرضيات الدراسة بدقة، مقدمة أدلة تجريبية لمعالجة مشكلة البحث والمساهمة في فهم كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

3.8. حدود الدراسة:

3.8.1. الحدود الزمانية:

ينحصر البحث في عام ٢٠٢٥، مع التركيز على جمع البيانات وتحليلها ضمن هذا الإطار الزمني المحدد. يضمن هذا الإطار الزمني أن تلتقط الدراسة لحظة معاصرة عن كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، بما يعكس الظروف الاقتصادية الراهنة، كتلك المتأثرة برؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ والاضطرابات الاقتصادية العالمية والإقليمية الأخيرة. ويعني هذا الإطار أن النتائج ستكون وثيقة الصلة بالسياق

الاقتصادي الحالي، مقدمةً رؤىً آنيةً لصانعي السياسات ومديري الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، يكمن القصور في أن النتائج قد لا تراعي بشكل كامل الاتجاهات طويلة الأجل أو التحولات الاقتصادية المستقبلية، مما قد يقلل من إمكانية تطبيقها على فترات زمنية مختلفة أو ظروف اقتصادية متطورة.

3.8.2. الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة جغرافياً على الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في منطقة الرياض، المركز الاقتصادي للمملكة العربية السعودية. يُركز هذا الحد المكاني البحث على مجال رئيسي تلعب فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في التنويع الاقتصادي والنمو، بما يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية للمملكة. ويعني ذلك أن النتائج ستكون قابلة للتطبيق مباشرةً على المشهد الاقتصادي الفريد للرياض، الذي يتميز بدوره كمركز تجاري وتعرضه لتقلبات أسعار النفط. ومع ذلك، يكمن القصور في أن النتائج قد لا تكون قابلة للتعميم على الشركات الصغيرة والمتوسطة في مناطق أخرى من المملكة العربية السعودية أو خارجها، حيث قد تختلف الظروف الاقتصادية وديناميكيات السوق والبيئات التنظيمية اختلافاً كبيراً.

3.8.3. الحدود الموضوعية:

تُحدد حدود موضوع البحث بالمتغيرات وأبعادها: المتغير المستقل، الأزمات الاقتصادية (بما في ذلك أبعاد عدم الاستقرار المالي، وتقلبات السوق، والتغيرات في السياسات واللوائح، والصدمات الاقتصادية الكلية)، والمتغير التابع، إدارة المخاطر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. يضمن هذا التركيز إجراء تحقيق واضح ومُستهدف في كيفية تأثير الاضطرابات الاقتصادية المحددة على استراتيجيات إدارة المخاطر. ويستنتج من ذلك أن الدراسة تُقدم تحليلاً مفصلاً للتفاعل بين هذه المتغيرات، مقدمةً رؤىً عملية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض. ومع ذلك، فإن القيد يكمن في أنه من خلال التركيز فقط على هذه المتغيرات، قد يستبعد البحث عوامل أخرى، مثل الثقافة التنظيمية الداخلية أو ديناميكيات التجارة العالمية الخارجية، والتي قد تؤثر أيضاً على إدارة المخاطر، مما قد يضيق نطاق النتائج.

3.8.4. الحدود البشرية:

يستهدف البحث المشاركين من العاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الرياض، من الذكور والإناث، سعوديين وغير سعوديين، مسجلين في التأمينات الاجتماعية، ويبلغ إجمالي عددهم 1,841,277 نسمة. يضمن هذا الحد البشري عينة متنوعة وتمثيلية، تلتقط وجهات نظر متنوعة من قوة عاملة متعددة الثقافات متأثرة بالأزمات الاقتصادية وممارسات إدارة المخاطر. يُستنتج من ذلك أن الدراسة ستعكس تجارب قاعدة واسعة من الموظفين، مما يُعزز أهمية النتائج بالنسبة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض. ومع ذلك، يُمثل استبعاد العمال غير المسجلين في التأمينات الاجتماعية، مثل العاملين غير النظاميين، أحد القيود، وقد يُغفل شريحة من القوى العاملة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما قد يُحد من شمولية الرؤى المقدمة حول ممارسات إدارة المخاطر.

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي (الدراسة الميدانية)

الفصل الرابع: الإطار التطبيقي (الدراسة الميدانية)

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

المراجع

المراجع:

المراجع العربية:

- أطلس الأعمال في منشآت. (2024). عدد العاملين حسب النوع، والجنسية، وحجم المنشأة
<https://atlas.monshaat.gov.sa/ar/profile/region/ar-riyad#section-36>
- البشارة، م. (2021). الآثار القانونية والاقتصادية لوباء كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم: حالة الكويت. مجلة الحقوق، 45(6)، 11-74. <https://doi.org/10.34120/jol.v45i6.2753>
- حسن، ب. م. ع.، عبدالرحمن، ع. م. م.، وعبدالله، ع. ع. (2023). أثر إدارة المخاطر المالية على تحسين الأداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بورصة النيل المصرية. مجلة الدراسات والبحوث البيئية، 13(1)، 23-41. <https://doi.org/10.21608/jesr.2023.194748.1005>
- دهشان، أ. إ. م. م. (2021). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، 12(1)، 82-168. <https://doi.org/10.21608/mjle.2021.199756>
- الشهري، خ. والقحطاني، ب. (2024). أثر فايروس كورونا والائتمان التجاري على ربحية وقيمة الشركات. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية، 6(5)، 123-141. <https://doi.org/10.32996/jefas.2024.6.5.14>
- صالح، م. ع. ق.، السلوخ، س.، وقائد، م. م. م. (2021). العوامل المؤثرة في أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأقل نمواً - اليمن أنموذجاً. المؤتمر الافتراضي، 16-17 أكتوبر، 1-44. <https://www.researchgate.net/publication/359929795>
- الطائي، ع. م. ع.، وسليمان، ن. ع. (2019). تقليل المخاطر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق انموذج جودة المعلومات InfoQual: دراسة مسحية في أسواق الأجهزة الالكترونية بمدينة الموصل. مؤتمر الأعمال والإدارة الالكترونية وتطبيقاتها في المنظمات الخاصة والعامة، 1-21. <https://www.researchgate.net/publication/362529015>
- العزري، ص. م. س. (2024). إدارة الأزمات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولة الاقتصادية في سلطنة عمان وسبل تجاوزها. بحوث عربية في مجالات التربية النوعية، 33(1)، 263-278. <https://doi.org/10.21608/raes.2024.333913>
- قنديل، ح. س. م. (2019). تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولية. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، 21(1)، 41-96. <https://doi.org/10.21608/jsfc.2019.244510>

لعروسي، ق. ز. (2021). أهمية ادارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة شركة صناعة الغرانيت والخرسانة ش د م م agglolux بالمسيلة. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 5(2)، 52-77. <https://asjp.cerist.dz/en/article/175945>

مقابلة، س.، وهيلات، م. (2018). دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية فى مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 19(1)، 1-99. <https://doi.org/10.21608/jpsa.2018.128823>

المراجع الأجنبية:

- Alnafisa, A. (2025). *Survival and Growth of SMEs in the Middle East: Navigating Crises and Change* [Working Paper Series, SBS Swiss Business School – University of Applied Sciences Institute]. <https://jabr.sbs.edu/article/view/68>
- Aoun, J. (2023). The Impact of Risk Management on the Performance of Small Medium Enterprises Amid the Crisis: The Case of Lebanon. *Dutch Journal of Finance and Management*, 6(2), 25718. <https://doi.org/10.55267/djfm/14180>
- Balzano, M., Marzi, G., & Turzo, T. (2024). SMEs and Institutional Theory: Major Inroads and Opportunities Ahead. *Management Decision*, 63(13), 1–27. <https://doi.org/10.1108/MD-05-2023-0734>
- Bukhari, S. A. R. (2021). *Sample size determination using krejcie and morgan table*. <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.11445.19687>
- Chakabva, O., Tengeh, R., & Dubihlela, J. (2021). Factors Inhibiting Effective Risk Management in Emerging Market SMEs. *Journal of Risk and Financial Management*, 14(6), 231. <https://doi.org/10.3390/jrfm14060231>
- Dewi, D. N. A. M., & Sari, S. R. (2024). Risk Management Towards the Recovery and Sustainability of the SMEs Business in the Post Covid-19 Era. *International Journal of Professional Business Review*, 9(1), e03593. <https://doi.org/10.26668/businessreview/2024.v9i1.3593>
- Du, L., Razzaq, A., & Waqas, M. (2023). The Impact of Covid-19 on Small- and Medium-sized Enterprises (SMEs): Empirical Evidence for Green Economic Implications. *Environmental Science and Pollution Research*, 30(1), 1540–1561. <https://doi.org/10.1007/s11356-022-22221-7>
- Erol, M., & Atmaca, M. (2016). Investigation of SMEs Preventative Measures against Financial Failures under Economic Crisis Environment: A Research Study in TR22 Region. *The Journal of Accounting and Finance*, 71, 165–178. <https://doi.org/10.25095/mufad.396708>
- Júnior, A., & Pereira, V. (2023). Resource-based View and Contingent Perspective on the Relationship Between Geographic Diversification of Businesses and Organizational Performance. *Brazilian Business Review*, 2, 157–175. <https://doi.org/10.15728/bbr.2023.20.2.3.en>

- Kayani, F. N., & Alzaid, O. I. (2025). Small and Medium-sized Enterprises Under the Transformative Vision 2030 of Saudi Arabia. *International Review of Management and Marketing*, 15(3), 46–52. <https://doi.org/10.32479/irmm.18797>
- Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining sample size for research activities. *Educational and Psychological Measurement*, 30(3), 607–610. <https://doi.org/10.1177/001316447003000308>
- Lawati, A. A. (2025). The Relationship Between Enterprise Risk Management, Competitive Advantage, and Firm Performance. *Journal of Information Systems Engineering and Management*, 10(50s), 303–316. <https://doi.org/10.52783/jisem.v10i50s.10162>
- Shawiah, F. F. S. (2016). *Risk Management Strategies for dealing with Unpredictable Risk in Saudi Arabian Organisations* [Doctoral thesis, University of Salford]. <https://salford-repository.worktribe.com/OutputFile/1493102>
- Troise, C., Corvello, V., Ghobadian, A., & O'Regan, N. (2022). How Can SMEs Successfully Navigate VUCA Environment: The Role of Agility in the Digital Transformation Era. *Technological Forecasting and Social Change*, 174, 121227. <https://doi.org/10.1016/j.techfore.2021.121227>
- Yahaya, H. D., & Nadarajah, G. (2023). Determining Key Factors Influencing SMEs' Performance: A Systematic Literature Review and Experts' Verification. *Cogent Business & Management*, 10(3), 2251195. <https://doi.org/10.1080/23311975.2023.2251195>

الملاحق

الملاحق:

Abstract:

Keywords:

**Analyzing the Impact of Economic Crises on Risk Management in
Small and Medium Enterprises:**

An Empirical Study of Small and Medium Enterprises in Riyadh.

Student Name:

Abdulrhman Kazim

Academic Number:

2021200972

Main supervisor:

Dr. Alfasil Hasan

Academic Year

2025